



مجلس الأعيان

مذكرات ومناقشات مجلس الأعيان الأردني الثامن

العدد ١٠ : الاثنين : ٢٠ رمضان ١٣٨٣ هـ . الموافق ٣ شباط سنة ١٩٦٤ « الجزء ٨ »

مجلس الأعيان

الجلسة السابعة يوم الاثنين في ٣ شباط سنة ١٩٦٤

جَدْوَلُ الْأَعْيَانِ

صفحة

٢١٢

٢١٢

« وفق عليه »

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة البرقيتين المتبادلتين بين جلالة الملك الحسين المعظم

ودولة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس

هكذا منه لأصل

صفحة

- ٣ - تلاوة الاجازات والاعتبارات
١ - معدرة معالي السيد رياض القلح
٤ « مقروآت اللجنة القانونية :
- ١ « استكمال البحث في القرار رقم (٩) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٣ .
٢ « استكمال البحث في القرار رقم (١٢) بشأن مشروع قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٣ .
ج « قرار رقم (١٣) بشأن :
- ١ « القانون المؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٢ قانون التعدين .
٢ « مشروع القانون المعدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف لسنة ١٩٦٤ .
٣ - مشروع القانون المعدل لقانون الزراعة العام لسنة ١٩٦٣ .
٥ - قرار اللجنة الادارية رقم (٢) بشأن بعض المرائض والشكاوى .
٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٢١٣

مجلس الاعيان

٥٥٥٥٥٥

مجلس الاعيان

اجتمع المجلس علناً وبنيصاب قانوني في الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاثنين الواقع في ١٩٦٤/٢/٣ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الامة الامتاذ هاني خير . وتغيب معتذراً : السادة رياض القلح وعبد الرحيم الشريف

وحضر من الحكومة اصحاب المعالي السادة : صالح المجالي وزير الداخلية ، عبد القادر الصالح وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع ، بشير الصباغ القائم باعمال قاضي القضاء ووزير التربية والتعليم ، حسن الكايد وزير العدل ، امين يونس الحسيني وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والانشاء والتعمير ، عبد اللطيف العنتاوي وزير الاشغال العامة ، الدكتور صالح برقان وزير الصحة ، كامل عبي الدين وزير الزراعة ، عبد الرحيم الشريف وزير الاقتصاد الوطني ، انطون عطا الله وزير الخارجية ، نظام الشراي وزير المالية .

افتتاح الجلسة -

الرئيس : بالنصاب قانوني ، اعان افتتاح الجلسة ، بسم الله الرحمن الرحيم نبحت الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة
الجميع : تصادق عليه وتعفي السكرتير من تلاوته

٢ - تلاوة البرقيتين المتبادلتين بين جلالة الملك المعظم ودولة رئيس المجلس .

الرئيس : تتلى البرقيات

السكرتير العام :

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم ان مجلس الاعيان الذي يفتخر ويفتخر دائماً وابداً بثقة جلالتكم ليسره وقد عديم من رحلتكم المظفرة من مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة ان يرفع اسمي واصدق آيات الولاء والاخلاص للملك العظيم الذي اثبتت الايام والاحداث ثاقب فكره وتضحياته الجمه في سبيل اعلان شأن الامة العربية العظيمة .

وان الجهود الجبارة والمساعي العظيمة التي قمت بها جلالتكم في اجناعات القاهرة قد جعلت الاردن يتيه فخراً واعتزازاً بملكه المفدى .

سائلاً المولى عز وجل ان يوفق جلالتكم ويحقق للامة العربية والاسلامية غاية التقدم والتجاسع نحو النصر المبين .

ودعمت ذخراً وسنداً مولاي .

رئيس مجلس الاعيان

السكرتير العام متابعاً

سعيد المفتي

من القصر الملكي - عمان

الى دولة السيد سعيد المفتي - رئيس مجلس

الاعيان - عمان

تقنيا بشعور الشكر والتقدير بريقة دولتكم وزملائكم اعضاء مجلس الاعيان الكرام ونحن اذ نعز بما احرتم عنه من اخلاص وتأييد للقضاء الامة العربية التاريخي في مؤتمر الملوك والرؤساء العرب الاخير فاننا لعل ثقة من ان الاسرة الاردنية جميعها ان تتواني عن البذل والتضحية والقضاء في سبيل اهداف

مكتبة من الاصل

العروية وصون مقدسات الاسلام متمنين لكم جميعا
دوام الخير والتوفيق والنجاح .

١٩٦٤/١/٢٨

الحسين

٣ - الاجازات والاعتذارات

الرئيس : تلى الاجازات والاعتذارات لعلم
المجلس .

(أ)

السكوير العام : وردت المذكرة التالية من
معالي رياض بك المفلح

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

لاسباب اضطرابية جعلتني خارج عمان، ارجو
قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم ولكم والزملاء
فاتق التحية والاحترام .

١٩٦٤/٢/٣

المعين

رياض المفلح

٤ - مقررات اللجنة القانونية

الرئيس : والآن نأتي الى مقررات اللجنة
القانونية وليفضل مقررنا معالي فلاح باشا .

(أ)

المقرر : مشروع القانون للمعدل لقانون الجمارك
والمكوس لم نزل قراره في الجلسة السابقة على اساس
ان معالي وزير المالية وعد بحضور جلسة الاعيان لأبداء
وجهة نظره في القانون وعلى هذا الفقرة (٢) من
قرار اللجنة القانونية رقم (٩) كانت توصية اللجنة
القانونية لمجلس الاعيان بالموافقة على المشروع كما ورد
من مجلس النواب .

ومن أجل الايضاح القول ان القانون كما ورد
من الحكومة اقراه مجلس النواب بزيادة فقرة في المادة
(٣) الفقرة هي : -

المادة (٣) تُلغى الفقرتان (١) و (٢) من المادة
(١٦٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بالنص
كفقرة أولى ويعدل رقم الفقرة الخامسة ويعطى لها
رقم (٤) :-

(١) قاض (يعين من قبل المجلس القضائي
بالطريقة التي يعين فيها القضاة النظاميون) رئيسا وفي
حالة شغور هذه الوظيفة او عدم تمكن مشغلها من
القيام بها لسبب غيابه او لأي سبب قانوني آخر فإنه
يجوز لوزير العدل ان ينتدب للقيام بهذه الوظيفة أي
قاضي من قضاة المحاكم البدائية لا تقل درجته عن الرابعة .

الاصلي كان يجوز لوزير العدل ان ينتدب
رئيس محكمة بداية عمان هذه حذفت وادخل مكانها
بان يعين قاضي لا تقل درجته عن الرابعة بصرف
النظر عن تعيين أي رئيس محكمة او غير رئيس محكمة .
هذه هي التي ادخلت على القانون .

كذلك ادخل على المادة (١٧٧) التي وردت في
مشروع الحكومة تقول :

بالرغم مماورد في أي قانون آخر لا يقبل المحاكم
الجمركية اية دعوى ضد الخزينة الا اذا كان المدعي قد قام
بدفع كافة المبالغ المطلوبة منه بما في ذلك الرسوم والغرامات
النواب اضافوا عليها الفقرة التالية

وفي مثل هذه الحالة يحق للمستورد ان يقدم
كفالة بنكية عوضا عن دفع المبالغ مدار النزاع »
هذا كل ما ورد ، ولذلك ما هو الذي يريد ان
يقوله معالي الوزير بهذا الخصوص .

وزير المالية : سيدي دولة الرئيس

تطلب وزارة المالية الجمارك ان يوافق المجلس
الكريم على تعديل الفقرة التي تلاها معالي مقرر اللجنة
القانونية وهي العبارة التالية : يحق للمستورد ان يقدم
كفالة بنكية عوضا عن دفع المبالغ مدار النزاع ، انا

اوردتنا الآن وهي ان يترك لمحكمة الجمارك بان تستوفي
المبلغ اواي جزء منه ولا تستوفي . .

وزير المالية : المبلغ المتنازع عليه . . انا ان
نحكم بدفع المبلغ اوان يقدم كفالة عن المبالغ المتنازع عليها .
السيد التل : يا سيدي مع احترامي الكلي للتعديل
الذي اورده مجلس النواب والمصالحة التي يريد ان
يعملها معالي وزير المالية الاصل في تحصيل الضرائب
الاصلي الحديث لتحصيل الضرائب حتى في قوانين
الضرائب الحديثة ان الشخص المكلف بدفع الضريبة
يدفعها اولاً ثم يذهب الى المحكمة لخلاف ذلك، ظروفنا
المالية لا تسمح بالمطالبة ابدا وبالتالي القانون كما
ورد من الحكومة اصلا كان صحيحاً بمعنى انا
مستورد طلبت مني الجمارك دفع مبلغ معين ادفعه وان
حصل اي شيء اذهب واشتري اذا حكمت لي المحكمة
استرجع ما ادخل مني والا كل شيء تمام .

هذه قاعدة سليمة خصوصاً ان الحكومة
والجمارك كما يعرف الجميع دائماً ضحية المطالبة ولم
يشب العكس في أي قضية من القضايا في تاريخ هذه
المملكة لذلك اقترح على الزملاء المرافقة على القانون
كما ورد اصلا من الحكومة وعدم قبول المصالحة
الجنينة التي ابداهها معالي وزير المالية .

المقرر : الواقع ارجو من معالي وزير المالية
ان يولي علينا صيغه النص للفقرة التي نوه عنها الان
بان تدخل على مشروع الحكومة بما يتعلق بعدم العمل
بما اورده مجلس النواب من اجل الكفالة البنكية
وان يترك الامر الى المحكمة الجمركية ما هو النص ،
يا معالي الوزير الذي تريدوه .

السيد نسبية : سيدي الرئيس من حيث الشكل
اذا كان المجلس الموقر يوافق على المبدأ الذي اقتره
اللجنة القانونية لمجلس الاعيان وهو ان يكون هناك
حق للمستورد بان يقدم كفالة بنكية عوضا عن دفع

تطلب المرافقة على ان يكون المستورد ملزماً بدفع
الرسوم والغرامات المطلوبة بكاملها الا اذا وافقت
دائرة الجمارك على قبول كفالة بنكية عن المبلغ المختلف
عليه السبب في ذلك يعود الى انه من المصلحة العامة ان
يمنع المستورد الذي يرغب في المطالبة في الدفع من
الاجوء الى الكفالة البنكية ، انا نرى ان الكفالة البنكية
هي ضمان مالي سليم ولكن السباح للمستورد باختيار
تقديم كفالة بنكية بدلا من دفع المبلغ المتنازع عليه او
المختلف عليه يعني زياده ارتباك دائرة الجمارك بطلب
الكفالة وتصديق الكفالة ومتابعة تاريخ استحقاقها . .

الرئيس : المطالبة ليست من جهة واحدة فاذا
كانت القضية في المحاكم ربما المطالبة امتدت لسة او
اكثر بهذه الحالة يكون المكلف قد وقع عليه غبن
ويلحق به ضرر هذه وجهة نظر اللجنة القانونية . .

المقرر . . الذي تمكنت من استنتاجه من كلام
معالي وزير المالية بقاء نص المادة كما ورد من الحكومة
وحذف العبارة التي ادخلت من مجلس النواب في
الكفالة البنكية .

وزير المالية : اذا كان المجلس الكريم يرى ان
الحق في اختيار قبول الكفالة او دفع المبلغ المختلف
عليه بين دائرة الجمارك والمستورد لا يجب ان يعطى
هذا الحق لدائرة الجمارك فاننا نطلب ان يعطى حق
تقرير اما دفع المبلغ او تقديم الكفالة الى محكمة الجمارك
التي تنظر في النزاع . . بعد ان تستمع او بعد ان تطلع
على مطالعة دائرة الجمارك الكتابية عن هذه النقطة بالذات .

المقرر : خطر في بالي الآن وفي هذه اللحظة
بانه هنا وبحسب النص الذي ادخله مجلس النواب وفي
مثل هذه الحالة يحق للمستورد . . . كان ترك الامر
للمستورد ان يتحكم بالجمارك والمالية معا ، ولذلك الا
ارى اذا وافق المجلس الكريم بان تدخل العبارة التي

المبلغ كاملاً فاني اقترح ان تحلف وفي مثل هذه الحالة يحق للمستورد بحيث تصبح المادة على الشكل التالي :

بالرغم مما ورد في اي قانون آخر لا تقبل المحكمة الجمركية اية دعوى ضد الخزينة الا اذا كان المدعي قد قام بدفع كافة المبالغ المطلوبة منه بما في ذلك الرسوم والغرامات او ان يقدم كفالة بنكية تقررها المحكمة عوضاً عن دفع المبالغ مدار النزاع اذا قبل المبدأ .

وزير المالية : ان وزارة المالية تطلب الا يوافق المجلس الكريم على ان يكون الحق في تقديم الكفالة من اختصاص دائرة الجمارك ، اذ لم يوافق المجلس الكريم على ذلك نطلب ان يترك القرار للمحكمة الجمركية ، ولكن نعرض الحل الثاني كبديل في حالة عدم الموافقة على الاقتراح الاول ، اي اننا مبدئياً نؤيد ما تفضل به دولة وصفي بك التل.

الرئيس : نريد الصيغة بالحل المطلوب

وزير المالية : وفي مثل هذه الحالة يحق لدائرة الجمارك ان توافق على تقديم كفالة بدلاً من دفع المبلغ المختلف عليه .

سيدى دولة الرئيس

الواقع اننا لانعتبر ان هناك خصمان المستورد ودائرة الجمارك ، دائرة الجمارك او اية دائرة حكومية ليست خصم حتى نقول يجب ان يكون هناك محكم في الواقع ، دائرة الجمارك وابنة دائرة حكومية هي دائرة حيادية تنهذ القوانين وهي احدى من غير حساس في معنى هذه القوانين وحدود مسئولية القوانين ، الاعتراض هو ليس باعتراض خصم على

خصم انما اعتراض مواطن مستورد على دائرة ولذلك لا يصح ان نقول بان الحق نقطة وسط بين ادعائين ولذلك نرى بان يمكن اعطاء دائرة الجمارك صلاحية اختيار اما الكفالة او استلام المبلغ .

الدكتور خليليه : اذا كان معالي وزير المالية يختار فانا افضل ان يترك للمحكمة ان تختار ، اما اذا كنتم تريدون ما قاله وصفي بك يمكن ان تعرض على التصويت فاذا نال الاكثريه ، فنحن نعرض رأي دولة وصفي بك او اقتراحه ثم اذا نال موافقه كان به .

السيد التل : عندي اقتراح ياسيدي بأنه لا يكون هناك لاختيار ولا خلافه عندما تقدر الجمارك رسوم وضريبه على مستورد يدفعها اذا قبل بها كان به لم يقلل بها يشككي اذا حكمت له المحكمة الجمركية يعاد له المبلغ فلماذا نشغل نفستنا باختيار مدامات المحكمة المفروض فيها ان تؤمن المدل .

المقرر : ياسيدي ، الامر أصبح في غايه الوضوح واعتقد ان على مشروع الحكومة تدخل العبارة التالية بعد والرسوم « على انه يجوز لمحكمة الجمارك ان تدفع المستورد المبلغ او تقبل منه كفالة مالية يعني يترك الامر لمحكمة الجمارك » .

وزير الاشغال العامة السيد العنتاوي : الرأي السائد الآن في المجلس استبعاد قضية الكفالة وما يعنيه استبعاد الكفالة اذن الرأي الذي سي طرح للتصويت الآن هل تبقى قضية الكفالة البنكية اولا .

المقرر : بالبنية لمعالي وزير المالية طلب ان يترك لمحكمة الجمارك .

المقرر : ياسيدي قرار اللجنة القانونية توصية للمجلس بتصديق القانون كما ورد من مجلس النواب فان اردت ان اوضح للمجلس الكريم ما هي الفقرة التي ادخلها النواب والتي هي مدار البحث التي تتلدى ، وفي مثل هذه الحالة يحق للمستورد ان يقدم كفالة بنكية عوضاً عن المبالغ مدار النزاع « والحكومة لا تريد هذا التعديل .

وزير المالية : اقترح يادولة الرئيس تعديل طفيف على الرأي الذي تفضل به دولة السيد وصفي التل . ان يحق للدائرة بتكليف المكلف بدفع مقدار الرسوم على ان يحق للمكلف ان يطعن بهذا القرار بصورة منفصلة عن الدعوى حتى نسوي بين حق الدائرة وبين حق المكلف لأن قرارات هذه المحكمة قرارات قطعية ولا تريد ان تنظر وتصدر قراراتها بهذه الدعوى وتلحق حيف بالمكلف دون ان يحق له الطعن في هذه القرارات يحق للدائرة ان تكلف للمكلف بدفع الرسوم او بتقديم كفالة بنكية على ان يحق له الطعن في هذا القرار امام المحكمة هو قرار اداري قد يحق له ان يطعن به امام محكمة العدل لكن لا تريد ان نوزع اختصاصات المحاكم بهذا الموضوع نريد ان نوحدها الجهة القضائية التي تنظر في هذا النزاع ان يحق له في ان يطعن في هذا القرار امام محكمة الاستئناف الجمركية بصورة منفصلة عن الدعوى لان ثبت المحكمة في هذا القرار وموضوع النزاع بقرار واحد .

الاستاذ الشيخ الجمعي : دولة وصفي بك اقترح اقتراحاً وانا التي عليه

المقرر : اسمحوا لي ان اقول بان النظام يوجب طرح قرار اللجنة القانونية على المجلس حتى اذا اجاز وافق عليه انتهى البحث واذا لم يوافق عليه تدخل في البحث الاخر .

السيد التل : اسمحلي ياسيدي ان اوضح مره اخرى واقترحي كما يلي :

لا كفالة ولا خيارات تقرر الجمارك الرسوم على المستورد يدفع عجه ذلك كان به لم يعجبه يشككي . كما ورد من الحكومة اصلا .

المقرر : يعني حذف العبارة التي وردت في قرار مجلس النواب فيما يتعلق بالكفالة .

السيد نسييه : ايضاحاً لوجهة نظر اللجنة القانونية التي وافقت على النص كما ورد من مجلس النواب ، اريد ان اعارض معالي وزير المالية في قوله انه ليس هناك طرفان في قضية من هذا النوع ، اقول ان هناك طرفان الجمارك من جهة والمستورد من جهة ثانية ، الجمارك تمثل مصلحة الدولة وتريد ان تأخذ الرسوم التي يجتهد بانها متحققة والمستورد يعتقد شيئاً آخر وقد يكون هناك اجتهادان مختلفان في الموضوع يجب ان ثبت به المحاكم ولهذا ليس من العدل ان يفرض على مستورد دفع كافة المبالغ مع الرسوم والغرامات قبل ان ثبت المحكمة المختصة بهذا الموضوع ، قد نقول ان الجمارك على خطأ وقد نقول ان المستورد على حق اذن يجب ان يعطى فرصة كافية لايضاح وجهة نظره امام المحكمة الى ان ثبت في هذه القضية ، اما مصلحة الدولة فهي مؤمنة لان الكفالة البنكية كفالة قوية تكفل دفع هذا المبلغ في حالة صدور قرار لمصلحة الدولة ولذلك اقترح على المجلس الكريم الموافقة على قرار اللجنة القانونية كما ورد .

وزير المالية : دولة الرئيس :

الواقع ان قرار اللجنة القانونية يختلف هو الاقتراح الذي تقدم به معالي العين المحترم .

الدكتور خليفة : هل لاتزال اللجنة القانونية مصرة على رأيها ؟
المقرر : نعم
الرئيس : يتلى قرار اللجنة مرة اخرى
المقرر : قرار اللجنة القانونية ملخصه بانها طلبت توصية المجلس الكريم بالموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب
الرئيس : من يوافق عليه ؟
(لم يوافق عليه المجلس)

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعتبر نص المادة (١٤) من القانون الاصلي فقرة (أ) ويضاف النص التالي اليها كفقرة (ب) -
(ب) بالرغم مما ورد في الفقرة السابقة وما ورد في المادة (٣١) من القانون الاصلي ، يجوز للسلطة ان تعتبر البديل الذي يمت به البضائع المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة اساسا لاستيفاء الرسوم الجمركية بشرط ان تكون هذه البضائع لاحدى دوائر الحكومة وان يكون البيع قد تم بالزاد البلي من قبل لجنة مؤلفة من ثلاثة ممثلين احدهم عن الدائرة ذات العلاقة والثاني من السلطة ، والثالث عن ديوان الخفاسية .

المادة ٣ - تلغى الفقرتان (١) و (٤) من المادة (١٦٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي كفقرة اولى ويعدل رقم الفقرة الخامسة ويعطى لها رقم (٤) -

(١) قاض (يعين من قبل المجلس القضائي بالطريقة التي يعين فيها القضاة النظاميون) - رئيسا وفي حالة غيوره هذه الوظيفة او عدم تمكن مشغليها من القيام بها بسبب غيابه او لأي سبب قانوني آخر فانه يجوز لوزير العدل ان ينتدب للقيام بهذه الوظيفة اي قاض من قضاة المحاكم البدائية لا تقل درجته عن الرابعة .

المادة ٤ - يلغى نص المادة (١٧٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ١٧٧

(أ) بالرغم مما ورد في اي قانون آخر لا تقبل المحاكم الجمركية اية دعوى ضد الخزينة الا اذا كان المدعي قد قام بدفع كافة المبالغ المطاوعة منه بما في ذلك الرسوم والغرامات .
(ب) يترتب على المدعي ان يحصر دعوى الاسترداد في الجزء المتنازع عليه من المبالغ المدفوعة ويعتبر ذلك الجزء امانة يتوقف ردها للمدعي او تحويلها ايرادا للخزينة على انتهاء الدعوى بقرار مكتسب الدرجة القطعية .
(ج) يحول المبلغ الذي قيد امانة بموجب هذه المادة الى الخزينة ويعتبر ايرادا لها اذا لم تقدم الدعوى باستردادها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ دفعه ولا تسمع اية دعوى بشأنه بعد ذلك .
(د) تسري احكام هذه المادة على دعاوى منع المطالبة المقامة ضد الخزينة لدى المحاكم الجمركية قبل العمل بهذا القانون ، ويترتب على المدعين فيها دفع كافة المبالغ المطلوبة منهم خلال شهر واحد من تاريخ سريانه لتبقى قائمة وينظر فيها على انها دعاوى استرداد من جميع الوجوه وفي حال عدم دفع المبالغ ضمن هذه المدة تسقط الدعوى المذكورة .

(ب)

الرئيس : والآن استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (١٧) حول مشروع قانون التربية والتعليم ليستمر معالي المقرر .

المقرر : في الجلسة السابقة قرأنا قرار اللجنة القانونية حول قانون التربية والتعليم وعيننا اكلنا القرار بفضل معالي وزير التربية والتعليم وابعدى ملحوظات الوزارة في مذكرة قدمها الى المجلس وقرر المجلس اعادة القرار الى اللجنة القانونية للمباحثه مع معالي وزير التربية والتعليم في النقاط التي اوردها معالي وزير التربية والتعليم كان مشغولا فأولاد وكيل الوزارة واجتمع مع اللجنة القانونية وتباحثت اللجنة مع وكيل الوزارة في النقاط التي اوردها معالي وزير التربية والتعليم في مذكرته ووصلنا الى النتيجة التالية والآن اعود وأقرأ قرار اللجنة بكامله مع ما ادخل

عليه من التعديل حسب الاتفاق مع وزارة التربية والتعليم . . .

وزير الداخلية : . . . يعني مصالحه .

المقرر : (متابعاً)

. . . على المواد التي وردت مجدداً بينا معالي وزير التربية والتعليم كان يحضر معاني جميع جلسات اللجنة القانونية وتباحث واياه على النقاط التي توافق عليها وزارة التربية والتعليم ، ولكن بعد ان اعطت اللجنة القانونية قرارها يظهر ان معالي وزير التربية والتعليم ذهب وعرض الامر على وكلاء الوزارة والمفتشين ومن يدهم الحل والربط في وزارته وجاء لنا تعديل جديد على ما قرره اللجنة فنحن حياً في الوصول الى انتهاء هذا القانون بالصورة التي تضمن المصلحة العامة عدناً وتباحثنا معهم مجدداً ووصلنا الى النتيجة التي ساقدمها الآن وسأتلوها على المجلس والمجلس يقول كلمته

قرار رقم (١٢)

عقدت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصاب قانوني عدة اجتماعات برئاسة دولة رئيس المجلس وحضور كل من المقرر معالي السيد فلاح المدادحة والاعضاء سماحة الاستاذ تسليم الملاح ومعالي السيد عبد الحليم النمر، ومعالي السيد علي الهنداوي ومعالي السيد انور نسيه ومعالي السيد رياض المفلح وقد حضر هذه الاجتماعات ايضا معالي وزير التربية والتعليم السيد بشير الصباغ ونظرت في مشروع قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٣ المحال اليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراسة - فصوله ومواده - دراسة وافية ومناقشته مناقشة مستفيضة . قررت في اجتماعها الاخير المنعقد بتاريخ ١٤/١/١٩٦٤ توصية المجلس الكريم بالموافقة على مشروع القانون المذكور بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي :-

- ١ - الاستعاضة عن كلمة (تعنى) الواردة في اول تعريف المكافأة بكلمة (وتشمل) الواردة في السطر الخامس والثلاثين من المادة الثانية .
- ٢ - صياغة الفقرة (٣) من المادة (٣) بالشكل التالي :
- ٣ - المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراني والشعب الاردني جزء من الامة العربية .
- ٣ - صياغة البند (د) من الفقرة (٩) من المادة (٣) بالشكل التالي :-
- د - يجعل الولاء للملك والوطن .
- ٤ - الاستعاضة عن حرف (مع) بحرف (و) الوارد في اخر الفقرة (٧) من المادة (٥) .
- ٥ - الاستعاضة عن عبارة (بموجب تعليمات خاصة تصدرها وزارة التربية والتعليم) بعبارة (بموجب نظام خاص) الواردة في المادة (١٤) .
- ٦ - الاستعاضة عن كلمة (الاعدادية) بكلمة (الانزامية) الواردة في اخر المادة (١٨) وازدادة ما يلي الى اخرها :
- (اما المدارس الخاصة التي لم تعهد طلابها لتقديم هذا الفحص فتعطى مهلة سنتين من نفاذ هذا القانون لتحقيق هذه الغاية) .
- ٧ - صياغة المادة (٢١) بالشكل التالي :-

للمادة (٢١) - لا يعين ابتداء من نفاذ هذا القانون أي شخص في اية مؤسسة تعليمية في المملكة ، حكومية او خاصة ، الا اذا حصل من وزارة التربية والتعليم على اجازة بممارسة مهنة التعليم ورسبتي من ذلك من عين قبل نفاذ هذا القانون على حساب الرواتب المقطوعة والبلديات ووكالة القوت) .

٨ - الاستعاضة عن عبارة (من العام الدراسي ١٩٦٤/١٩٦٥) بعبارة (من نفاذ هذا القانون) الواردة في السطر الاول من المادة (٢٢) .

- ٩ - شطب المادة (٢٣) بكاملها .
- ١٠ - شطب كلمة (المطلوبة) وعبارة (حتى يصلوا) الواردتين في السطر الثالث من المادة (٢٤) وكذلك شطب عبارة (الى المستوى المطلوب) الواردة في السطر الرابع من نفس هذه المادة .
- ١١ - شطب المواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ بكاملها .
- ١٢ - الاستعاضة عن عبارة (تصدر الوزارة نظاما) بعبارة (يوضع نظام) الواردة في اول المادة (٣١) .
- ١٣ - في المادة (٣٥) شطب العبارة التي تبدأ من (تسقط بعدها الخ . . المادة) .
- ١٤ - صياغة المادة (٣٦) بالشكل التالي :
- و المادة ٣٦ - يرأس اللجنة العليا وزير التربية والتعليم ، وتنتخب اللجنة من بين اعضائها نائباً للرئيس بالاقتراع السري لمدة عامين .
- ١٥ - صياغة المادة (٣٨) بالشكل التالي :
- و المادة ٣٨ - يتكون النصاب القانوني للجنة العليا من ستة اعضاء وتصدر قراراتها بالايجاب او اكثرية الاعضاء الحاضرين وعلى الوزير ان يرفعها الى مجلس الوزراء للنظر فيها .
- ١٦ - شطب المسود من (٣٩ - ٥٩) والاستعاضة عنها بالمواد التالية :
- المادة ٣٩ - تكون مهام اللجنة العليا ما يلي :
- ١ - وضع الاسس العامة الواجب اتباعها في اعداد المناهج الدراسية .
- ٢ - الموافقة على المناهج الدراسية .
- ٣ - الموافقة على اي تعديل او تغيير يقترح على المناهج الدراسية .
- ٤ - وضع الاسس والشروط الواجب توافرها في الكتب المدرسية المقررة .
- ٥ - الموافقة على الكتب المدرسية المقترحة .
- ٦ - اقرار اي تعديل او تنقيح يقترح على الكتب المدرسية المقررة .
- ٧ - تأليف لجان فرعية من المتخصصين لوضع مشروعات المناهج الدراسية ودراسة مشروعات الكتب المدرسية وغيرها من الاعمال الفنية .
- المادة ٤٠ - ينشأ في للوزارة قسم خاص يسمى (قسم المناهج والكتب المدرسية) تكون مهمته ما يلي :
- أ - تهيئة الدراسات الفنية والبحوث العلمية والاشراف على التجارب التربوية والقيام بغيرها من الاعمال التي تكلفه بها اللجنة العليا والوزارة مما يتعلق بالمناهج والكتب المدرسية مستعيناً بمن شاء من اعضاء الهيئات التدريسية وموظفي وزارته والموجهين التربويين ويمكن ان يستعين ايضا باعضاء هيئة التدريس بالجامعة الاردنية . وبمن شاء من الخبراء والمتخصصين :

ب - القيام بتنسيق اعمال اللجان الفرعية ودراسة تقاريرها ونتائج اعمالها وتقديم مقترحاته بشأنها الى اللجنة العليا .

ج - الاتصال بالاقسام المختلفة في الوزارة وبالموجهين والتربويين والاداريين ومديري المدارس وبأعضاء الهيئات التدريسية في المؤسسات التعليمية لاستطلاع ملاحظاتهم ومقترحاتهم بشأن المناهج الدراسية والكتب المدرسية ، ودراسة هذه الملاحظات والمقترحات وعرض نتائج هذه الدراسة على اللجنة العليا .

د - تزويد الوزارة بنتائج اعمال اللجنة العليا والقسم في جميع ما يختص بالمناهج والكتب المدرسية

هـ - تنفيذ الاجراءات العملية التي تتعلق بتأليف الكتب المدرسية وطرح عطاءاتها وطبعها وتسعيرها والاذراف على توزيعها او بيعها .

المادة ٤١ - يتألف قسم المناهج والكتب المدرسية من :

أ - رئيس وستة اعضاء يكون كل واحد منهم دون غيره متخصصا في مبحث من المباحث التالية : الآداب والعلوم والصناعة والزراعة والتجارة والتربية وعلم النفس ويجب ان يكونوا من حملة الشهادات الجامعية ومن ذوي الخبرة في التدريس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

ب - ديوان له رئيس يتولى تصريف المكاتبات وتنظيمها ويرتبط برئيس القسم :

ج - مكتب للكتب المدرسية يرأسه العضو المتخصص في التربية وعلم النفس ويتكون من العدد اللازم من الموظفين والمستخدمين ويختص بالتنفيذ والاجراءات العملية التي تتعلق بالكتب المدرسية المشار اليها في الفقرة (هـ) مادة (٤٠) وهو صلة الوصل بين القسم والمؤلفين والطابعين والناشرين .

المادة ٤٢ - يكون رئيس قسم المناهج والكتب المدرسية وعضاؤه وجميع موظفيه متفرغين لهذا العمل .

المادة ٤٣ - لا يجوز تغيير المناهج الا بعد مضي ست سنوات دراسية على بدء تنفيذها ، غير انه يجوز تعديلها خلال هذه المدة اذا رأت اللجنة العليا ضرورة ذلك .

المادة ٤٤ - لا يجوز لأحد من اعضاء اللجنة العليا ورئيس المناهج والكتب المدرسية ولأعضائه القيام بتأليف الكتب المدرسية او جمعها او ترجمتها سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر .

المادة ٤٥ - أ - يتبع في تقرير الكتب المدرسية طريقة المسابقة الحرة وفي الحالات الخاصة بلجأ الى طريقة التكليف ، ب - ويجوز كذلك عند الضرورة القصوى اتباع طريقة الاختيار من السوق الحرة .

المادة ٤٦ - أ - اذا تقرر تأليف كتاب وفق طريقة المسابقة الحرة يعلن القسم مرتين على الأقل في صحيفتين يوميتين محليتين عن حاجة الوزارة الى تأليف ذلك الكتاب وفق الشروط التي يبينها .

ب - تقدم مشروعات الكتب الى مكتب الكتب المدرسية ويقدمها المكتب بدوره الى القسم .

ج - يقوم القسم بدراسة مشروعات الكتب مع اللجان الفرعية التي تولفها اللجنة العليا لهذه الغاية ويقدم نتيجة هذه الدراسات الى اللجنة العليا :

د - بالرغم مما ورد في المادة (٣٨) تقدم اللجنة العليا قراراتها بشأن مشروعات الكتب الى الوزير لاقرارها وتنفيذها .

المادة ٤٧ - اذا تقرر اتباع طريقة التكليف ، يطلب القسم بموافقة اللجنة العليا الى شخص او اكثر من المتخصصين ذوي الخبرة اعداد مشروعات الكتاب المطلوب وفق المنهج المقرر والشروط التي تعين لهذه الغاية .

المادة ٤٨ - يتولى القسم ادخال اي تعديل او تنقيح تقرره اللجنة العليا على اي كتاب مدرسي مقرر ، ويكون ذلك اما بتكليف المؤلف نفسه او غيره من المتخصصين .

المادة ٤٩ - لا يسمح بتدريس اي كتاب في المؤسسات التعليمية في المملكة الا اذا وافقت عليه اللجنة العليا وفق احكام هذا القانون .

المادة ٥٠ - أ - في حالة تقرير كتاب مدرسي بصرف لمؤلفه مبلغ خمسمائة دينار حداً اعلى وفق نظام خاص ، ويصبح هذا الكتاب من حقوق الوزارة .

ب - يستثنى من احكام الفقرة السابقة الكتب المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٤٥) :

المادة ٥١ - أ - يجب على مؤلف الكتاب ان يشرف على طباعته وتدقيق ملاحظاته في الطبعة الأولى دون اجراء

ب - امانى الطباعات التالية فتدفع مكافأة الى مؤلف الكتاب او غيره ممن يقرم بالاشراف على طباعته وتدقيقه .

المادة ٥٢ - اذا تقرر ترجمة كتاب للتدريس يدفع الى مترجمة نصف المكافأة المخصصة في الاصل لمؤلف مثل هذا الكتاب بموجب احكام المادة (٥٠) من هذا القانون :

المادة ٥٣ - أ - تدفع الوزارة الى اي شخص تكلفه بتعديل او تنقيح اي كتاب مدرسي مقرر مكافأة تتناسب وما يبذله من جهد في هذا السبيل على ان لا تتجاوز المائة دينار .

ب - تدفع الوزارة مكافآت مناسبة لأعضاء اللجان الفرعية التي تولفها اللجنة العليا من المتخصصين لوضع مشروعات المناهج الدراسية ودراسة مشروعات الكتب المدرسية وغيرها من الاعمال الفنية .

المادة ٥٤ - يدفع الى كل عضو من اعضاء اللجنة العليا مكافأة مناسبة

المادة ٥٥ - يصدر نظام خاص يحدد مقدار المكافآت الواردة ذكرها في هذا القانون ويبين طرق صرفها ،

المادة ٥٦ - تطبع الكتب المدرسية المقررة وفق الاصول المرحية .

المادة ٥٧ - أ - يحدد القسم مع الجهات الحكومية المختصة اسعار الكتب المدرسية المقررة التي تعرض للبيع على اساس سعر الكلفة واطافة نسبة مئوية لا تتجاوز ١٥٪ .

ب - يعمم القسم قائمة باسعار الكتب المدرسية على جميع المدارس والجهات المعنية .

المادة ٥٨ - أ - يوزع القسم الكتب المدرسية (المقررة) مجاناً على جميع طلاب المرحلة الازلامية في جميع المدارس الحكومية .

ب - يجرى توزيع الكتب المدرسية وفقاً لما جاء في فقرة (أ) مجاناً مرة واحدة في السنة فقط

المادة ٥٩ - تباع الكتب المدرسية المقررة لطلاب المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية والخاصة وفق التعليمات التي يضعها القسم لهذه الغاية .

١٧ - شطب المادتين (٦١ و ٦٠) بكاملها

١٨ - الاستعاضة عن كلمة (الاعدادية) بكلمة (الازلامية) الواردة في السطر الثاني من المادة ٦٢ .

١٩ - شطب عبارة (اذا عملت تلك المؤسسات باحكام هذا القانون) الواردة في اخر المادة (٦٧) .

٢٠ - الاستعاضة عن كلمة (الاعدادية) بكلمة (الازلامية) الواردة في السطر الأول من المادة ٦٤ .

٢١ - شطب المادة (٦٨) بكاملها .

٢٢ - شطب كلمة (ثانوية) الواردة في السطر الأول من المادة (٦٩) .

٢٣ - شطب عبارة (تصديق الوزارة) الواردة في اخر المادة (٧٠) .

٢٤ - في المادة (٧٣) شطب منها العبارة التي تبدى من (وعليها ان تعلم الى اخر المادة) .

٢٥ - في المادة (٧٤) شطب منها العبارة التالية :

(وعلى تلك المدارس ان تعلم المسلمين دروس التربية الدينية الاسلامية حسب المناهج والكتب المقررة وان تعلم غير المسلمين دروس دينهم) .

٢٦ - صياغة المادة (٧٨) بالشكل التالي :

(المادة ٧٨ - على المؤسسات التعليمية الخاصة التي تقبل المهابت او الاعانات او التبرعات من مصادر اجنبية ان تعلم وزارة التربية والتعليم بذلك :

٢٧ - تضاف مادة جديدة الى آخر الفصل العاشر ويعطى لها رقم ٨٥ بالنص التالي :-

المادة (٨٥) يستثنى من احكام مواد هذا القانون فيما يتعلق بالمناهج فقط المدارس التي تعد الطلاب للقيام بالخدمات الدينية الكنسية الرهبانية :

٢٨ - شطب عبارة (فيعتبر مخالفاً انه ارتكب جرماً يعاقب عليه بغرامة لا تتجاوز الخمسين ديناراً كما) الواردة في السطرين الثالث والرابع من المادة (٨٣) ويضاف الى آخرها عبارة (المادة التي يراها مناسبة) :

٢٩ - صيانة الفقرة (ب) من المادة ١٢٥ بالشكل التالي :-

(ب - اي تشريع بالقدر الذي يتعارض واحكام هذا القانون) .

٣٠ - اضافة فقرة جديدة تحت الحرف (ج) الى المادة (١٢٥) بالنص التالي :-

(ج - تبقى الانظمة والتعليمات السابقة الصادرة بمقتضى قانون المعارف رقم (٢٠) لسنة ١٩٥٥ المعمول بها عند نفاذ هذا القانون والتي لا تتعارض مع احكامه سارية المفعول الى ان تمسك او تستبدل بغيرها بموجب هذا القانون) .

٣١ - على ضوء قرار اللجنة وبعد الموافقة على توصياتها وعلى مشروع القانون يعاد ترقيم مواد اللجنة القانونية

المقرر : (منايا)

هذا هو قرار اللجنة القانونية الذي اصاغته بعد ان تفاهنا مع وزارة التربية والتعليم على النواحي التي طالبت فيها .

وزير الاشغال العامة : ورد في البند (٢٥) من قرار اللجنة ما يلي :

هـ في المادة (٧٤) شطب منها العبارة التالية :

وعلى تلك المدارس ان تعلم المسلمين دروس التربية الدينية الاسلامية حسب المناهج والكتب المقررة وان تعلم غير المسلمين دروس دينهم .

الذي يظهر ان هذه الفقرة ليست واضحة حتى وردت ملاحظة بشطبها ، القضية على ما اعتقد انه اذا كان هنالك مدرسة اجنبية وبها ٤٠٠ - ٥٠٠ تلميذ مسلمين واكثر هم يكون صغير السن لا يجوز لنا ان نرسل لهم معلماً يعلمهم قواعد الدين ؟ ما دام قد قبلنا ايضاً ان نرسل معلماً يعلم قواعد الدين المسيحي في المدارس الاسلامية فما هي الضرورة الملزمة لشطب هذه الفقرة ارجو الايضاح :

المقرر : الاسباب التي رأتها اللجنة ..
الرئيس : ليتكلم الوزير

وزير التربية والتعليم : دولة الرئيس

ارجو تنويراً للمجلس الكريم ان يطلع كتاب وزارة التربية والتعليم لأنه ورد به اعتراض لا يزال قائماً على المواد ٣٥ و ٣٦ و ٣٨ و ٦٨ ، والاسباب اوضحت اكثر من مره بالنسبة للاهداف التي رسمت لهذا القانون وللنتج الجديد ، اعتقد ان حذف المواد ٣٥ و ٣٦ او تعديل المواد ٣٨ و ٦٨ و ٧٣ كما يسمى هذه الاهداف وكما اعطى صورة للمجلس الكريم على هذه المواد ، فالمادة (٣٥) التي تنص على مدة عضوية اللجنة العليا بسنتين .. ان العضوية تسقط بعد السنتين عن واحد أو اكثر كي يتسنى لهذه اللجنة ان تتابع عملها الفني الذي قد بدأته باعداد مناهج ووضع خطة تجرب لمدة ست سنوات فاذا سقطت اللجنة عليها ان تتابع بعد نهاية السنتين وجاءت لجنة من جديد حسب التعديل الجديد اعتقد بان المتابعة تكون صعبة جداً .

ثم بالمادة (٣٦) وجهة النظر التي تقول انه لا يجوز ان يرأس لجنة التربية والتعليم عضو من اعضائها واستندت بهذا الى الدستور وان في هذا مخالفة دستورية على اعتبار ان هذه اللجنة ترسم سياسية مستقلة الى احكام المادة (٤٧) من الدستور ، اعتقد ان هذا فيه تبرير ايضاً الى ان الوزير مسؤول عن جميع الشؤون

المتعلقة بوزارته وليس عن السياسة التي بموجب احكام قانون معين فرض او اعطي حق دراستها ويحتمل الى لجنة وانا افترض وانا لست قانونياً حتى لو كان الرئيس وزير التربية والتعليم في هذه اللجنة وكان القرار بالاكثورية ولم يكن الوزير بجانب الاكثورية على اعتبار ان النص واضح في المادة التي تلي ، ان القرارات تؤخذ بالاكثورية فهنا ايضا النقطة واردة ثباتا لاستمرار البحث في سياسة المناهج ان تبقى هذه اللجنة متمتعة بهذا الحق وتنتخب رئيسها وتسير وتستمر باعمالها علما بانني اريد ان الفت النظر الى العمل الذي ابلط به هذه اللجنة لا يستطيع وزير التربية ان يتابعه لانه عمل دراسي وتبني عمل طويل قد يأخذ اكثر من نصف الوقت عند الوزير وقد يكون شكليا رئاسة الوزير لهذه اللجنة ، احببت ان اوضح ذلك .

في المادة (٣٨) قيل ان اللجنة لصاحب القانوني في التعديل ٦ من ٩ والاكثورية في هذه الحالة اربعة اعضاء فيه لجنة فنية - انا اشكر اللجنة القانونية في مجلس الاعيان التي اخذتها من زاوية اتاحة الفرصة لوزارة التربية والتعليم بان تمضي في قراراتها بسرعة كي لا تصطبغ بعدم وجود نصاب قانوني ، لكن المواضيع مواضيع فنية ، فنية محضة لا يجوز ان يستأثر ثلاثة او اربعة من الاعضاء والاعضاء مفروض انهم ملوئي التخصص ويفردوا في قرار قديمتعلق بالصناعة والمسؤول المنتدب عن الصناعة غير موجود ، فنصير الوزارة وتطلب برجاه ان تعود الى النص السابق الذي فيه النصاب يكون مؤلف باكثر من ذلك .

في المادة (٧٣) المادة المتصلة في ان يعلم كل طالب دينه مخصوصا في المرحلة الابتدائية . اظن ان هذا حق مشروع طبيعي لكل انسان وخصوصا وان هذه المادة اقتضت اهدافا للرسم التي وافق عليها المجلس

الكريم والتي تتصل بان التعليم الاكثامي هو قساعة التعليم وهو الذي يوحد وجهات نظر الامة ويجعل الامة كلها نافعة من مصدر ثقافي واحد فكيف نحرم لسبة كبيرة من الناس ان يتعلموا دينهم سواء اكانوا مسلمين او مسيحيين ، ما الذي يمنع ان يتعلم الطالب في المدرسة دينه ١٩ الاسلامي او المسيحي ٢٢ وهذا ينسجم تماما مع المادة (٣) من الاهداف .

اظن ان المادة ٧٨ و ٨٦ عدلتها مشكورة وهذا ما احببت ان اعرضه على المجلس الكريم .

المقرر : ياسيدي الشيء الذي تفضل به الآن معالي وزير التربية والتعليم كله نقله متعدي وكيل وزارته وممته اللجنة القانونية وتناقشت معه بالامر طويلا . وعلى هذا اللجنة ادخلت المواد التي ذكرها اخيرا لانها وجدت انها متلائمة مع المصلحة ولكنها اصررت على قرارها فيما يتعلق في رئاسة اللجنة العليا بان يبقى الوزير لان الوزير هو المسؤول في الوزارة عن جميع امور الوزارة ولا يصح ابدا ان يكون الوزير هو المسؤول ولا يرأس لجنة تقرر امور لها قيمتها ، وعلى هذا الاعتبار اللجنة اصررت على بقاء الوزير .

يتبادر لي شيء ثاني وارجو ان لا يأخذ عليه السيد بشير الصباغ لان الذين يشتغلون في وزارة التربية والتعليم يحبروا دائما ان يستمروا في اعمالهم المفيدة للتربية والتعليم ، ويجوز ان تصور ان الوزارة هذه لن تطول ويرجع ويصبح هو رئيس اللجنة ... هذا . اريد نحن ... ولكن نحن نقدر موقف الوزارة المسؤول انحاء الملك بان يكون هو رئيس اللجنة .

اما فيما يتعلق ..

الرئيس : هذا هو رأيك الشخصي ..

المقرر : نعم رأيي الشخصي ..

وزير الزراعة : الواقع انا اطالب من الاخوان الدجاج لي بالكلام .
الرئيس : تفضل .

وزير الزراعة : انا عانيت في هذه المشكلة بالذات المقرر : كنت معلما .

وزير الزراعة : لا درست في مدرسة القرندز منذ الصغر والانسان يأسف جدا ان لا يدرس مبادئ دينه الدين الاسلامي فالآن بدأت من جديد ادرس القرآن وهكذا .
الرئيس : الحمد لله على السلامة .

الدكتور خليفة : معالي المقرر يشرح الدفاع وهو يشمرانه في دفاعه كان ضعيف تماما . وقصة امن بين عربي مسلم وعربي مسيحي هذا عيب ان نضعه موضع اعتبار ان هناك قيس وبين ، يجب ان لا نفرق بين المسيحي والمسلم والديانات عترمة عندنا في الكنيسة محترمة وفي الجامع محترمة ونحن مواطنين ولنا الشرف والمسيحيين الشرف ان تدرس الديانة الاسلامية بين زملائهم .

لذلك رأي معالي الاخ واراد ويجب الاخذ به ، ومن العار علينا ودين الدولة الاسلام ان المرحلة الابتدائية وقسم كبير من الطلبة يدرسون في معاهد خصوصية ومستوى التعليم يتفاد قسم كبير من الناس ويكون جلهم لا يعرف شيء عن دينهم . واظن لا يوجد مسيحي يخالع بذلك . وكذلك هذا غير وارد .

وزير الصحة : سيدي ، انا اؤيد رأي معالي الدكتور مصطفى خليفة في هذه الناحية ، الواقع اني اول ما درست درست في مدارس حكومية واني الفهم من امور الدين الاسلامي اكثر مما الفهم من امور الدين المسيحي في الوقت الحاضر وقرأت القرآن ثلاث مرات في المرحلة الابتدائية وذلك اجد من العدل والحق ان يحتاج الفرصة لجميع ابناء الطوائف المسيحية والاسلامية ان يتعلموا امور دينهم في المدارس الخاصة والحكومية

اما فيما يتعلق بالاكثورية التي بها معالي الوزير فيامكان اللجنة باجمعها ان تحضر وحيتك تعطي آرائها سواء اكان بالاكثورية او بالاجماع . اما معالي اردنا ان نعتبر العدد الذي يتألف منه النصاب ستة او تسعة يبقى الراي لأربعة او خمسة معالي زدنا العدد ، وعلى هذا الاعتبار كذلك اصررت اللجنة على بقاء توصيتها .

اما فيما يتعلق ... ارجوكم اريد ان اكل خوفا من ان يشرذ ذهني .

اما فيما يتعلق في توصية اللجنة بعدم تدريس الديانة الاسلامية في المدارس الطائفية واعني بها المسيحية ، فالمعلم عندما تعينه المدرسة سواء كانت المطران او الترسانة او الفرير فهو يتعين على حساب المدرسة ويبقى مقيدا بانظمة المدرسة نحن خشيتم ان نخلق خصوم وزاع فيما بين المعلمين على اعتبار ان هذا المعلم يدرس الديانة الاسلامية ونقل وتبقى هناك فكرة بين المعلمين او الطلاب على اساس طائفية او قبلية او مها تكن .. نحن خشيتم هذه الناحية فقط انما ليس هناك ما يمنع .. ونحن نحب ان يدرس الدين الاسلامي في جميع معاهد الدنيا لكن نحن راعينا هذه الناحية وحفظا لسلامة الامن اوصينا توصياتنا واذا رآها المجلس الكريم بانها غير وجيهة برفضها .

وزير الاشغال العامة : ارجو ان اضع نورا بسيطا على هذا الموضوع .

عندما فكر في وضع هذه المادة فكر ان يرسل معلما منتدبا من قبل وزارة التربية والتعليم الى المدارس المسيحية لخصص معينة ويندرس الدين وبلدات الوقت بالي منم دين مسيحي الى مدارس التربية والتعليم ويندرس الدين المسيحي في حصص معينة ويعود وذلك يعود لان يبقى دائما في المدرسة هذه هي النقطة المقرر : مع هذا الراي في المجلس .

ان تدرس السبيل الى المسيحية للمسيحيين في المدارس وكذلك المسلمين وفي الخصوصيه وهذا رأيي .

الرئيس : انت روم او

وزير الصحة : انا روم

الرئيس : والان اسقني الموضوع بحثا ، فهل يوافق المجلس على بقاء المادتين ٧٣ و ٧٤ كما وردت من مجلس النواب

(فوافق المجلس على ذلك)

السيد دهمس : دولة الرئيس : حضرات الاعيان المحترمين

انني اتقدم الى دولة الرئيس والى اصحاب المال والسياسة اعضاء اللجنة القانونية شاكرهم الجهود الخيرة والنتائج الطيبة التي توصلوا اليها في تعديل مشروع قانون التربية والتعليم ، وبما جعلتهم الحكيمه العاقلة لجميع المواد التي كانت بحاجة الى تعديل في مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب بعد دراسة عميقة شاملة قاموا بها لتحقيق العدل والانساف ورفعوا الحيف الذي كان سيلحق بفتنة كبيرة من المعلمين وبعض المؤسسات مما استحق شكر مجلسنا المجلس وتقديره ولاقى استحسان جميع المعنيين بشؤون التربية والتعليم في هذا البلد .

ولكنني ارجو ان استأذن دولسة الرئيس وحضرات الاعيان المحترمين في ان تنسحب صدورهم لقضية واحدة فقط كتناوؤد لوشملها دراسة اعضاء اللجنة القانونية الموقرة وهي تتعلق بفتنة لامة من جهاز وزارة التربية والتعليم من يشغلون الان مراكز متوافرة من مدراس تعليم وموجهين فنيين ومدارس مدراس الثانوية ومعلمين فيها .

انا تعلم بان حملة شهادة امتحان المعلمين الاعلى كانوا يعلمون في زمن الانتداب على فلسطين في

مستوى الجامعيين على الاقل . ونظام هذه الشهادة غير معمول به الان الا ان حاملها وعددهم محدود كانوا القاعدة التي خرجت من مدارسنا الثانوية من اصبحوا الان جامعيين ، وقد كانت مدارسنا وجهاز وزارة التربية ولا يزال في امس الحاجة الى ختماتهم وكفاءتهم العلمية وخبرتهم ، ولقد حال ذلك دون السماح لهم في سنوات سابقة بمغادرة البلاد للعمل في الخارج بشروط مغرية ، وليس من العدل ان يهمل شأنهم الان في المواد ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ حيث اقتصر الشرط على الشهادة الجامعية دون غيرها ودون الخبرة احيانا في الترقى الى كل مركز حساس في هذا الجهاز الحساس الذي يجب ان يكون فيه للاخلاص والكفاءة الشخصية والخبرة الاعتبار الاول مع الشهادة .

ولذلك في ان حامل شهادة الاعلى الذي اهل تأهيلا علميا وفنيا خاصا واكتسب خبرة طويلة في عمله وبخاصة في التوجيه الفني والاداري هو افضل من حامل شهادة جامعية قد تكون في الفلسفة او علم الاجتماع مما لا تمت الى المواضيع التعليمية بصلة . وعليه فاني اتقدم الى هذا المجلس الموقر مقترحا انصاف هذه الفئة من العاملين المخلصين والذين ادوا خدمات مشكورة في هذا الجهاز باجراء التعديل التالي .

المادة ٩١ - اضافة عبارة : (او حملة شهادة امتحان المعلمين الاعلى) بعد كلمة جامعيين .

المادة ٩٢ - اضافة عبارة : (او حملة شهادة امتحان المعلمين الاعلى) بعد كلمة جامعيين .

المادة ٩٣ - اضافة عبارة : (او حامل شهادة امتحان المعلمين الاعلى) بعد كلمة جامعيين ، والسلام عليكم .

وزير الاشغال العامة : مع خراجي الشديد على مساندة العين المحترمة وايضاها للحقيقة اقول ان

اغراضه حفظته المادة (٢١) اذن التحفظ حفظته المواد ٩١ و ٩٢ و ٩٣ ترقيم قديم .

المقرر : ارجو طرح باقي قرار اللجنة بالرأي السيد الحسيني : نصت المادة (٥٢) بالترقيم القديم مايلي :

« اذا قررت الوزارة ترجمة كتاب لافاراه فانها تدفع لترجمته مكافأة لا تزيد عن نصف المكافأة المخصصة في الاصل مؤلف مثل هذا الكتاب بموجب احكام المادة (٥٠) من هذا القانون »

ورأي انه لا يجوز ان تنقيد بالمبلغ ، بل نترك الأمر لكفاءة المترجم ولأسلوبه ولصلاحية الترجمة للتداول في المدارس ، وكثيراً ما تكون الترجمة اصعب من التأليف ، لاسيما وعدد المترجمين الصالحين

صلاحية تامة لترجمة الكتب المدرسية قليل جداً ولهذا ارى ان يترك للوزير والجهات المختصة معه تقرير المكافأة حتى نتوصل الى الترجمة الصحيحة لغة واسلوباً وتعبيراً صادقة للكتاب الذي ننوي ترجمته .

الرئيس : اضع باقي قرار اللجنة القانونية بالرأي فهل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

الرئيس : اذن ينال القانون مادة مادة بالشكل الذي عدل به الآن وكما سيعاد الى مجلس النواب .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه ، وهذا هو نصه بالشكل النهائي الذي سيعاد به الى مجلس النواب)

قانون رقم () لسنة ١٩٦٤

قانون التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية:

الفصل الاول

تفسير المصطلحات

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادنى الام لا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

تعني كلمة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية .

تعني كلمة (الوزارة) وزارة التربية والتعليم .

تعني كلمة (الوزير) وزير التربية والتعليم .

تشغل عبارة : (مؤسسة تعليمية) كل مدرسة او معهد او مركز

تعني كلمة (مدرسة) كل مؤسسة اشتملت على مرحلة او اكثر من مراحل التعليم العام بانواعه المختلفة ، ويتعلم فيها اكثر من عشرة اشخاص تعليما منظما ويقوم بالتعليم فيها معلم او اكثر.

تعني كلمة (معهد) كل مؤسسة اشتملت على تعليم اى نوع من انواع المواد التعليمية والمهارات بعد المرحلة الثانوية بحيث تقل مدة الدراسة فيها عن اربع سنوات .

تعني كلمة (مركز) كل مؤسسة اشتملت على اى نوع من انواع المعرفة والمهارات لا يدخل في المصطلحات السابقة ، ولا يتقيد بالمرکز بسن او مدة معينة .

تعني كلمة (طالب) كل من يتعلم في اية مؤسسة تعليمية .

تعني كلمة (معلم) كل من يتولى التعليم في اية مؤسسة تعليمية باجازة تمنحه اياها وزارة التربية والتعليم .

تعني عبارة (مؤسسة حكومية) اية مؤسسة تعليمية تديرها وزارة التربية والتعليم او اية وزارة او سلطة حكومية .

تعني عبارة (مؤسسة تعليمية خاصة) اية مؤسسة تعليمية اهلية او اجنبية .

تعني عبارة (مؤسسة تعليمية اهلية) اية مؤسسة تعليمية غير حكومية مرخصة يؤسسها ويرأسها ويديرها ويتفق عليها فرد او افراد اردنيون او جمعيات او هيئات اردنية معترف بها .

تعني عبارة (مؤسسة تعليمية اجنبية) اية مؤسسة تعليمية مرخصة يؤسسها او يرأسها او يديرها او يتفق عليها فرد او افراد اجانب او جمعيات او هيئات اجنبية تابعة لدولة اجنبية او تابعة لهيئة او هيئات دولية .

تعني عبارة (الشهادة الاعدادية) الشهادة التي تمنحها الوزارة في نهاية التعلم الاكاديمي .

تعني عبارة (شهادة الدراسة الثانوية العامة) الشهادة التي تمنحها الوزارة في نهاية المرحلة الثانوية .

تعني كلمة (المناهج المقررة) في المؤسسات التعليمية في المملكة الاردنية الهاشمية .

تعني كلمة (المؤلف) الشخص الذي وضع الكتاب المدرسي المقرر عن طريق التأليف او الجمع او الترجمة .

تعني (عبارة الكتب المدرسية المقررة) كل كتاب يقرر استعماله للتدريس في المؤسسات التعليمية في المملكة ، ويشمل ايضا اصول الكتاب ونماذج طبعه .

وتشمل كلمة (الكفاءة) للمبلغ الذي يتلصق بالتأليف او اية حقوق اخرى في الكتاب المدرسي المقرر .

وتشمل لفظة (الملكية) المؤلف ايضا كما يطلق المفرد على المثني والجمع والعكس بالعكس .

الفصل الثاني

فلسفة التربية واهدائها

المادة ٣ - تتبني فلسفة التربية في الاردن من الدستور الاردني ، وتتمثل في الاسس التالية :

- ١ - الايمان بالله ورسالة الاسلام وبما فيها من ضمان لحرية العقيدة لغير المسلمين .
- ٢ - وحدة الامة العربية وحريتها وشخصيتها في الوطن العربي الموحد المتكامل .
- ٣ - المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي ورأسي والشعب الاردني جزء من الامة العربية .
- ٤ - عروبة فلسطين وجميع الاجزاء المتغصبة من الوطن العربي والعمل على استردادها .
- ٥ - التضامن الدولي على اساس العدل والمساواة والحرية .
- ٦ - احترام كرامة الفرد وحريته وتقدير المصلحة العامة للمجتمع بحيث لا يطفئ احدهما على الاخر .
- ٧ - العدل الاجتماعي ، واتاحة الفرص المتساوية للتعليم لجميع ابناء الاردن وبناته ضمن امكانيات الافراد انفسهم .
- ٨ - مساعدة كل طالب على النمو السوي جسديا وعقليا واجتماعيا وعاطفيا ليصبح مواطناً مسؤولاً عن نفسه وعن مجتمعه .
- ٩ - اهمية التربية والتعليم لتنمية المجتمع الاردني ضمن اطار الوطن العربي المتكامل في جميع النواحي وذلك :
 - (أ) بتحسين البيئة الطبيعية عن طريق التصنيع والسيطرة على الموارد الطبيعية .
 - (ب) بالاهتمام بتطوير التقنية (التكنولوجيا) الحديثة والاستفادة منها ، والتنبه في الوقت نفسه لاثارها وما تحدثه من مشكلات ، والاعتماد مقدماً لتجنب هذه المشكلات وإيجاد حلول لها .
 - (ج) بصهر المجتمعات السكانية في بوتقة مجتمع اردني عربي متسجم متأسس .
 - (د) بجعل الولاء للملك والوطن .
 - (هـ) بالاعتراف بالقيم العربية والمثل الروحية وتطوير العادات والتقاليد الاجتماعية غير السليمة لتلائم التغير البشري الحضاري المستمر .
- ١٠ - احترام الحرية والنظام الديمقراطي الذي يتيح للمواطنين ان يسهموا في حكم انفسهم في شتى الميادين على اساس من المعرفة والمصلحة المشتركة .
- ١١ - المشاركة الايجابية في التطور الحضاري العالمي المتمثل في العلوم والفنون والآداب .

المادة ٤ - الاهداف العامة :

تتفق الاهداف العامة للتربية والتعليم في الاردن من فلسفة التربية وتمثل هذه الاهداف العامة فيما يلي :

- ١ - اعداد المواطن الصالح المؤمن بما يلي :
 - أ - الاسس التي تقوم عليها فلسفة التربية في الاردن .
 - ب - التمسك بجميع حقوق المواطنة ، والعمل على تحمل المسئوليات المترتبة عليها
 - ج - تحقيق المثل الخلقية عمليا في جميع ميادين السلوك الفردي والجماعي .
 - د - المبادرة بالعمل ومتابعته ، والابتعاث في السلوك ، والتعاون النشيط مع الآخرين واتباع الاسلوب الديمقراطي في العلاقات الانسانية .
- ٢ - فهم البيئة بانواعها الطبيعية والاجتماعية والثقافية متدرجا من البيت فالمدرسة فالقرية او المدينة فاللواء فالاردن فالوطن العربي فالمجتمع الانساني ، على ان يصحب هذا الفهم :
 - أ - تفهم تحليلي لجميع مظاهر البيئة ومشكلاتها المخططة وحاجاتها القائمة والمتنظرة .
 - ب - ان يتم ذلك على نحو ينمي في نفسية الفرد شعورا ايجابيا بواجب الاسهام في تطوير البيئة في حدود استعداده وقدراته .
- ٣ - تنمية المهارات الاساسية التالية :
 - أ - نقل الافكار بسهولة الى الآخرين عن طريق التعبير الشفوي بلغة عربية فصحة .
 - ب - نقل الافكار بسهولة الى الآخرين عن طريق التعبير الكتابي بلغة عربية فصحة .
 - ج - استعمال الأرقام ينشر في شؤون الحياة العامة .
 - د - الاصغاء للمركز والملاحظة الدقيقة لاقوال الآخرين ولما يجري في البيئة للاستفادة من آراء الآخرين وخبراتهم .
 - هـ - اتباع الاسلوب العلمي في البحث والتفكير والاستنتاج والتمييز بين المعلومات الصحيحة والخاطئة .
 - و - اتباع الموضوعية في النقد بقصد البناء والاصلاح والتقدم المستمر .
 - ز - تكوين عادة القراءة والمطالعة وتنميتها باستمرار بقصد المتعة والاستزادة من المعرفة .
 - ٤ - مساعدة الفرد على النمو السوي جسديا وعقليا و عاطفيا ، مع مراعاة الفروق الفردية وتنمية قواحي الابداع عند الموهوبين ، واتاحة الفرص للمخلعين بانواعهم للنمو ضمن حدود امكانياتهم بحيث يؤدي كل ذلك الى تلبية الحاجات الفردية وانشاؤها من ناحية ، وتطوير المجتمع بمختلف مظاهره من ناحية اخرى .
 - ٥ - رفع المستوى الفكري الفردي والجماعي عن طريق توفير المعلومات الصحيحة وتنمية العادات الصحيحة بحيث تتحول الى سلوكيات وعملية .

٦ - رفع مستوى الترويج الفردي والجماعي عن طريق تنمية عادات سوية للترويج البريء وتطوير مختلف اوجه الفن الشعبي الاردني والعربي .

٧ - رفع المستوى الاقتصادي الفردي والجماعي وزيادة الدخل القومي ، وذلك باناحسة فرص تعليمية متساوية للجميع عن طريق تنوع البرامج التعليمية ، بحيث تتمشى مع رغبات الافراد وميولهم من ناحية ، وتفي من ناحية اخرى بحاجات البلاد القائمة والمتنظرة في جميع المجالات ضمن مخطط اقتصادي شامل للدولة .

المادة ٥ - اعمال وزارة التربية والتعليم :

ان تحقيق الاهداف العامة للتربية والتعليم في الاردن ضمن اطار الفلسفة التربوية في الاردن يوجب على الوزارة القيام بالاعمال التالية :

- ١ - انشاء المؤسسات التعليمية الحكومية وادارتها على اختلاف انواعها ومستوياتها .
- ٢ - الاشراف الكامل على جميع المؤسسات التعليمية الاهلية والاجنبية ، وتوجيهها لتحقيق الاهداف العامة للتربية والتعليم في الاردن ، ومراقبتها لتنفيذ جميع احكام هذا القانون .
- ٣ - انشاء مراكز لتعليم الكبار ونشر الثقافة العامة في مختلف انحاء البلاد لجميع افراد الامة .
- ٤ - تقوية الصلات العلمية والثقافية والفنية بين المملكة وسائر البلاد العربية لتوحيد الثقافة العربية في جميع انحاء الوطن العربي .
- ٥ - تشجيع نشاط الشباب داخل المؤسسات التعليمية وخارجها ، وتنظيم شئون هذا النشاط في جميع ميادينه مثل التربية البدنية والتدريب العسكري والحركة الكشفية وحياة الخشبات والسياسة في الوطن العربي وخارجها .
- ٦ - تشجيع الحركات العلمية والثقافية عن طريق تأسيس المكتبات والمتاحف واستخدام الاذاعة والتلفزيون ووسائل الاعلام الاخرى وتنظيم المحاضرات واقامة المهرجانات التذكارية وتشجيع انشاء النوادي والجمعيات وطبع المجلات العلمية والثقافية والفنية ونشر التراث العربي والاسلامي ، وتشجيع البحث العلمي ونشر نتائجه ، ورعاية اصحاب المواهب وتشجيعهم على الانتاج الفكري والفني بمكافآت تتناسب والجهود التي يبدونها .
- ٧ - تشجيع جميع انواع الفن الشعبي والفنون الجميلة داخل المؤسسات التعليمية وخارجها بما يتفق وقيننا ومثلنا .

الفصل الثالث

تصنيف المؤسسات التعليمية

المادة ٦ - تصنف المؤسسات التعليمية من حيث تأسيسها وتمويلها وادارتها الى الانواع التالية :

أ - الحكومية .

ب - الخاصة وتشمل :

١ - الاهلية .

٢ - الاجنبية .

المادة ٧ - تصنف المؤسسات التعليمية من حيث اهدافها ومناهجها الى الانواع التالية :

أ - ثقافة عامة (اكاديمية)

ب - مهنية (صناعية وزراعية وتجارية وطبها) .

ج - فنية (للموسيقى والرسم والتجميل وغيرها) .

د - مسلكية (لاعداد المعلمين والاداريين وغيرهم) .

هـ - لتعليم الكبار وعمر الامية .

المادة ٨ - تصنف المؤسسات التعليمية من حيث مراحلها الى الانواع التالية :

أ - الزامية ومدتها تسع سنوات .

ب - ثانوية ومدتها ثلاث سنوات .

ج - معاهد تل المرحلة الثانوية ومدتها تقل عن اربع سنوات .

ويجوز انشاء رياض للاطفال لمن تقل اعمارهم عن السادسة ، كما يجوز انشاء مراكز لا تقيد بسن

او مدة معينة .

الفصل الرابع

المرحلة الالزامية

المادة ٩ - اهداف المرحلة الالزامية .

المرحلة الالزامية : هي قاعدة التعليم والاساس الذي تقوم عليه مراحل التعليم الاخرى ، وتعتبر اهم وسيلة لتعليم وحدة الامة ، وتزويج الى تحقيق الاهداف العامة التربوية والتعليم الى المستوى الذي يتناسب مع نفع الطلاب في هذه المرحلة التعليمية ، ويتم ذلك بتحقيق الاهداف الخاصة التالية :

١ - ان ينمو جسم الطالب نمواً سليماً يقوى معه على الاحتفاظ بسلامته .

٢ - ان ينمو عقل الطالب نمواً سوياً يقوى معه على التصرف في مواقف الحياة المختلفة تصرفاً -

يقوم على الحقائق والتفكير المنظم بعيداً عن الخرافات والتعصب .

٣ - ان ينمو الطالب اجتماعياً الى مستوى يمكنه من العيش في جماعة ، يحافظ على حقوقه قائماً بواجباته بروح إيجابية تعاونية وشعور بالمسئولية .

٤ - ان ينمو الطالب عاطفياً الى مستوى يكسبه الثقة بنفسه وبالآخرين .

٥ - ان ينمو الطالب روحياً بحيث يقيم احكام دينه ويتخذ ما فيه من مثل عالياً الموجه الاول لسلوكه الخالص والعام .

٦ - ان يتعلم المهارات الاساسية الى مستوى يجعله قادراً على استعمال لغته العربية حديثاً وكتاباً بسلامة ويسر ، وعلى استعمال الارقام في الحياة العادية دون صعوبة وعلى تعود دقة الملاحظة والاصغاء المركز وموضوعية النقد والاسلوب العلمي في التفكير .

٧ - ان يزود الطالب من العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية بما يمكنه من فهم نفسه وبيئته المحلية وموطنه الاردن والوطن العربي وصلاتها بالعالم ، فهماً علمياً يعرفه بمراحل تقدم بلاده ومشكلاتها واوضاعها . ويعت في نفسه شعوراً بالولاء لوطنه والثقة بامته والارتباط بهما والاعتزاز بمقوماتها والعمل على تقدمهما ضمن حدود عمله واختصاصه .

٨ - ان يتعلم الطالب لغة اجنبية واحدة تكون له في دراسته في المراحل التعليمية اللاحقة او في حياته المهنية المقبلة او في حياته العامة .

٩ - ان ينمي في نفس الطالب احترام العمل اليدوي والشعور بفائدة المهن والحرف للمجتمع وتقدير اصحابها .

١٠ - ان يتعود الطالب صادات الترويح البريء وتلذذ الفنون الجميلة والسوان الفن الشعبي الاردني والعربي .

١١ - ان تكتشف ميول الطالب واستعداداته وقدراته ، بحيث يمكن في نهاية المرحلة الالزامية تحديد اتجاهه الى ما يليها من مراحل ، الثقافة العامة (الأكاديمية) او الدراسة المهنية بانواعها او دخول معترك الحياة للعمل .

المادة ١٠ - مدة مرحلة الالتزام تسع سنوات تبدأ في اول العام الدراسي الذي يلي تخمس السنة السادسة من عمر الطالب .

المادة ١١ - يكون التعليم الالزامي مجانياً في المدارس الحكومية .

المادة ١٢ - يطبق التعليم الالزامي المجاني في المدارس الحكومية ابتداء من لقاء هذا القانون وفقاً للمادة (٢٠) من الدستور .

المادة ١٣- لا يفصل الطالب من التعلم قبل اتمامه السادسة عشرة من عمره ، ويستثنى من ذلك من كانت به اوتة او حالة صحية خاصة .

المادة ١٤- يجوز جمع التبرعات المدرسية بموجب نظام خاص لتقوية النشاط المدرسي على مختلف وجوهه .

الفصل الخامس

المرحلة الثانوية

المادة ١٥- اهداف المرحلة الثانوية .

يرمي التعلم في المرحلة الثانوية الى اعداد الطاقات البشرية التي يحتاج اليها المجتمع الاردني في تطوره الحضاري نحو مرحلة المجتمع الصناعي المقبل ، اعدادا يتمشى مع ميول الطلاب واستعدادهم وقدراتهم من ناحية ويتمشى من ناحية اخرى مع الحاجات القائمة والمتنطرة للمجتمع وذلك عن طريق تنوع التعلم الثانوي للبنين والبنات . ويستمر في هذه المرحلة تحقيق الاهداف العامة للتربية والتعليم الى المستوى الذي يتناسب مع نضج الطلاب . كما يستمر تحقيق الاهداف الخاصة بالمرحلة الالزامية الى مستوى يتناسب مع ما توافر للطلاب في المرحلة من نضج اكبر وخبرة اوفر ، ويتم ذلك بتحقيق الاهداف الخاصة التالية :

١ - ان يصل الطالب الى مستوى تتكامل فيه شخصيته ، ويتوافق له الشعور باحترام نفسه وقيمه في المجتمع والاحساس بكرامته ، والحفاظ علىها .

٢ - ان يصل الطالب الى مستوى يدرك معه اهمية الاسرة في حياة الفرد والمجتمع ، ويعترف السبل المؤدية الى تكوين الاسرة السعيدة .

٣ - ان يكتسب الطالب من المعلومات والمهارات والاتجاهات والخبرات العملية ما يجعله في نهاية هذه المرحلة مواطناً متغلباً لنفسه مفيداً لمجتمعه .

٤ - ان يعود الطالب استثار اوقات فراغه بما يعينه على استيعاب نموه السوي والتمتع بترويح بريء فيه تقوية للجسد وتنمية للدوق ومتعة للنفس .

٥ - ان يعود الطالب القيام بالواجب وتحمل المسؤولية ويتدرب على الحياة الديمقراطية ليصبح مواطناً مسئولاً عاملاً على بناء مجتمع ديمقراطي بالمعرفة والخبرة والعمل الانشائي التعاوني .

٦ - ان يتمكن الطالب الذي تتوفر فيه الشروط المطلوبة من متابعة دراسته العالية وتصدر الوزارة نظاماً خاصاً ينظم الشروط المطلوبة .

المادة ١٦- مدة الدراسة الثانوية ثلاث سنوات .

المادة ١٧- تعمل وزارة التربية والتعليم على تنوع التعليم الثانوي وتشجيعه كما يلي :

أ - المدارس الثانوية الثقافية العامة وتشعب صفوفها الى شعب ادبية وعلمية وفق تعليمات خاصة .

ب - المدارس الثانوية المهنية وتشمل الانواع التالية :

١ - المدارس الزراعية .

٢ - المدارس الصناعية .

٣ - المدارس التجارية .

٤ - المدارس المهنية النسوية .

٥ - اية مدارس مهنية اخرى .

ج - اية مدارس اخرى تقرر الوزارة انشاءها وفق حاجة البلاد .

المادة ١٨- لا يقبل في المرحلة الثانوية الا من يعمل الشهادة الالزامية ، اما المدارس الخاصة التي لم تعد طلابها لتقديم هذا الفحص فتعطي مهلة سنتين من نفاذ هذا القانون لتحقيق هذه الغاية .

المادة ١٩- يجري توزيع الطلاب على المدارس الثانوية بانواعها بموجب أنظمة خاصة تصدرها الوزارة .

الفصل السادس

المعاهد

المادة ٢٠- اهداف المعاهد :

يرمي التعلم في المعاهد الى استكمال اعداد الطاقات البشرية التي يحتاج اليها المجتمع في تطوره ، اعدادا يهيئ للمجتمع افراداً على مستوى متوسط من التخصص بين الدراسة الثانوية والدراسة الجامعية ، قادرين على القيام باعمالهم بمهارة وحذرة في ميادين التعليم والصناعة والزراعة والتجارة والفنون النسوية وغيرها . وذلك مع الاستمرار في تحقيق الاهداف العامة للتربية والتعليم على مستوى يتناسب مع نضج الطلاب في هذه المرحلة ومع متابعة تحقيق الاهداف الخاصة للمرحلتين السابقتين الى مستوى يتناسب مع ما توافر للطلاب هذه المرحلة من نضج اكبر وخبرة اوفر ، ويتم ذلك بتحقيق الاهداف الخاصة التالية :

١ - مواصلة تنمية شخصية الفرد السوية جسمياً وعقلياً واجتماعياً وعاطفياً .

٢ - مواصلة تكوين المواطن الصالح وفقاً لما ورد في الاهداف العامة للتربية والتعليم .

٣ - تزويد الطلاب بثقافة عامة وثقافة خاصة فنية او مهنية او مسلكية او غيرها لتتيح لهم القدرة على التبوؤ بالمواضع التي يتخصصون فيها .

٤ - تزويد الطلاب بتدريب عملي يتلخص لهم الخبرة المباشرة والمراة الكافية في ميادين التخصص .

الفصل السابع المعلمون

المادة ٢١ - لا يمين ابتداء من نفاذ هذا القانون اي شخص في اية مؤسسة تعليمية في المملكة حكومية او خاصة ، الا اذا حصل من وزارة التربية والتعليم على اجازة بممارسة مهنة التعليم ، ويستثنى من ذلك من عين قبل نفاذ هذا القانون على حساب الرواتب المقطوعة والبلديات ووكالة الغوث .

المادة ٢٢ - يشترط لمنح هذه الاجازة للمعلمين الذين يعينون ابتداء من نفاذ هذا القانون مايلي (وتعتبر هذه الشروط حدا أدنى) : -

١ - في رياض الاطفال والمرحلة الازامية ، شهادة الدراسة الثانوية العامة ، بالإضافة الى دراسة ستين تشمل الثقافة العامة والخاصة والتربية المسلكية او ما يعادل هذه الدراسة ويجوز عند الضرورة الاكتفاء بشهادة الدراسة الثانوية العامة وحدها .

٢ - في المرحلة الثانوية : شهادة جامعية كاملة (بكالوريوس او ليسانس او ما يعادلها) بالإضافة الى دراسة التربية المسلكية لمدة سنة واحدة او ما يعادلها من دورات في التربية المسلكية ويجوز عند الضرورة الاكتفاء بالشهادة الجامعية وحدها .

٣ - في المعاهد : شهادة تخصص جامعية في الموضوع الذي سيتولى المعلم تعليمه (مثل ماجستير او دبلوم تخصص او ما يعادلها) ويفضل في معاهد المعلمين بالإضافة الى ذلك الحصول على دراسة في التربية المسلكية ، ويجوز عند الضرورة الاكتفاء بالشروط المطلوب توافرها في معلمي المرحلة الثانوية فقط .

المادة ٢٣ - على الوزارة - في حدود امكانياتها - ان تهيب القرص والوسائل لمعلمي المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة الذين عينوا قبل العام الدراسي ١٩٦٥/١٩٦٤ والبلدين لا تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٢) لرفع مستواهم العلمي والمسلكي وذلك بتأسيس معاهد او عقد دورات لتأهيل المعلمين .

المادة ٢٤ - على الوزارة - في حدود امكانياتها - ان تمنح معلم المعهد فرصة دراسية براتب لمدة لا تزيد على سنة دراسية واحدة ، وذلك بعد كل ست سنوات متوالية من عمله في المعهد لكي يتيح لمعلم المعهد فرصة تجديد ثقافته والاطلاع على ما يحدث في موضوع تخصصه في السدوائر والاطراف العلمية والاجنبية ويتم ذلك بموجب نظام خاص .

المادة ٢٥ - يمنع المعلمون من الانتماء الى الاحزاب او القيام بأي نشاط حزبي داخل المؤسسات التعليمية او خارجها .

المادة ٢٦ - يوضع نظام يشتمل على شروط انقياد المعلمين وقواعد انقيادهم .

الفصل الثامن

المناهج والكتب المدرسية

المادة ٢٧ - تؤلف لجنة عليا تختص برسم السياسة الواجب اتباعها في وضع المناهج وتأليف الكتب المدرسية ولا يجوز تغيير المناهج او تعديلها الا بعد موافقة اللجنة العليا :

المادة ٢٨ - تتكون اللجنة العليا من :

أ - ممثل عن الجامعة الاردنية ينسبه مجلس الجامعة :

ب - ممثل عن وزارة التربية والتعليم ينسبه الوزير .

ج - ممثل عن مؤسسات التعليم العالي ينسبه الوزير ويؤخذ دوريا منها بحسب قدم تأسيسها :

د - ممثل عن المدارس الاهلية الخاصة ينسبه الوزير .

هـ - رئيس قسم المناهج والكتب المدرسية (بحكم وظيفته كما يأتي فيما بعد) ويكون امينا لسكر اللجنة ولا يجوز ان ينتخب رئيسا او نائبا لرئيس اللجنة .

و - ممثل عن نقابات المهنة العليا (الطب ، الصيدلة ، المحاماة ، الهندسة) تنسبه مجالس هذه النقابات دوريا :

ز - ممثل عن الغرف الصناعية والتجارية تنسبه دوريا مجالس هذه الغرف :

ح - عضوين من ذوي الخبرة والرأي المهتمين بامور التربية والتعليم ينسبها الوزير بصفتها الشخصية من خارج الوزارة .

المادة ٢٩ - يعين عضو اللجنة العليا بتنصيب من الجهة المختصة وبقرار من مجلس الوزراء ولا يعزل الا بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٣٠ - تكون مدة العضوية في اللجنة سنتين .

المادة ٣١ - يرأس اللجنة العليا وزير التربية والتعليم وتنتخب اللجنة من بين اعضاءها نائبا للرئيس بالاقتراع السري لمدة عامين .

المادة ٣٢ - يشترط في عضو هذه اللجنة ان يكون جامعا .

المادة ٣٣ - يتكون التصانيف القانونية للجنة العليا من ستة اعضاء وتصدر قراراتها بالاجماع او بأكثرية الاعضاء الحاضرين وعلى الوزير ان يرفعها الى مجلس الوزراء للنظر فيها .

المادة ٣٤ - تكون مهام اللجنة العليا مايلي :-

- (١) وضع الاسس العامة الواجب اتباعها في اعداد المناهج الدراسية .
- (٢) الموافقة على المناهج الدراسية .
- (٣) الموافقة على اي تعديل او تغيير يقترح على المناهج الدراسية .
- (٤) وضع الاسس والشروط الواجب توافرها في الكتب المدرسية المقررة .
- (٥) الموافقة على الكتب المدرسية المقترحة .
- (٦) اقرار اي تعديل او تنقيح يقترح على الكتب المدرسية المقررة .
- (٧) تأليف لجان فرعية من المتخصصين لوضع مشروعات المناهج الدراسية ودراسة مشروعات الكتب المدرسية وغيرها من الاعمال الفنية

المادة ٣٥ - ينشأ في الوزارة قسم خاص يسمى (قسم المناهج والكتب المدرسية) تكون مهمته ما يلي :-

- (أ) تهيئة الدراسات الفنية والبحوث العلمية والإشراف على التجارب التربوية والقيام بغيرها من الاعمال التي تكلفه بها اللجنة العليا والوزارة مما يتعلق بالمناهج والكتب المدرسية مستمعيًا بمن شاء من اعضاء الهيئات التدريسية وموظفي الوزارة والموجهين التربويين ويمكن ان يستعين ايضا باعضاء هيئة التدريس بالجامعة الاردنية . ومن شاء من الخبراء والمتخصصين .
- (ب) القيام بتنسيق اعمال اللجان الفرعية ودراسة تقاريرها وتلخيص اعمالها وتقديم مقترحاته بشأنها الى اللجنة العليا .
- (ج) الاتصال بالاقسام المختلفة في الوزارة وبالموجهين التربويين والاداريين ومديري المدارس وباعضاء الهيئات التدريسية في المؤسسات التعليمية لاستطلاع ملاحظاتهم ومقترحاتهم بشأن المناهج الدراسية والكتب المدرسية ودراسة هذه الملاحظات والمقترحات وعرض نتائج هذه الدراسة على اللجنة العليا .
- (د) تزويد الوزارة بتلخيص اعمال اللجنة العليا والقسم في جميع ما يخص المناهج والكتب المدرسية .
- (هـ) تنفيذ الاجراءات العملية التي تتعلق بتأليف الكتب المدرسية وطرح عطاياها وطبعها وتسعيرها والادرافات على توزيعها او بيعها .

المادة ٣٦ - يتألف قسم المناهج والكتب المدرسية من :-

- (أ) رئيس وستة اعضاء يكون كل واحد منهم دون غيره متخصصا في مبحث من المباحث التالية :-

الاداب
العلوم
الصناعة
الزراعة
التجارة
التربية
علم النفس

ويجب ان يكونوا من حملة الشهادات الجامعية ومن ذوي الخبرة في التدريس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

(ب) ديوان له رئيس يتولى تصريف المكاتبات وتنظيمها ويرتبط برئيس القسم :

(ج) مكتب للكتب المدرسية يرأسه العضو المتخصص في التربية وعلم النفس ويتكون من العدد اللازم من الموظفين والمستخدمين ويختص بالتنفيذ والاجراءات العملية التي تتعلق بالكتب المدرسية لمشار اليها في الفقرة (هـ) مادة (٣٥) وهو صلة الوصل بين القسم والمؤلفين والطابعين والناشرين .

المادة ٣٧ - يكون رئيس قسم المناهج والكتب المدرسية واعضاؤه وجميع موظفيه متفرغين لهذا العمل .

المادة ٣٨ - لا يجوز تغيير المناهج الا بعد مضي ست سنوات دراسية على بدء تنفيذها غير انه يجوز تعديلها خلال هذه المدة اذا رأت اللجنة العليا ضرورة ذلك .

المادة ٣٩ - لا يجوز لاحد من اعضاء اللجنة العليا ورئيس المناهج والكتب المدرسية ولاغضائه القيام بتأليف الكتب المدرسية او جمعها او ترجمتها سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر .

المادة ٤٠ - (أ) يتبع في تقرير الكتب المدرسية طريقة المسابقة الحرة وفي الحالات الخاصة يلجأ الى طريقة التكليف .

(ب) ويجوز كذلك عند الضرورة القصوى اتباع طريقة الاختيار من السوق الحرة .

المادة ٤١ - (أ) اذا تقرر تأليف كتاب وفق طريقة المسابقة الحرة يعلن القسم مرتين على الأقل في صحيفتين يومييتين محليتين عن حاجة الوزارة الى تأليف ذلك الكتاب وفق الشروط التي يعينها .

(ب) تقدم مشروعات الكتب الى مكتب الكتب المدرسية ويقدمها المكتب بدوره الى القسم :

(ج) يقوم القسم بدراسة مشروعات الكتب مع اللجان الفرعية التي تؤلفها اللجنة العليا لهذه الغاية ويقدم نتيجة هذه الدراسات الى اللجنة العليا .

(د) بالرغم مما ورد في المادة (٣٣) تقدم اللجنة العليا قراراتها بشأن مشروعات الكتب الى الوزير لاقراءها وتنفيذها .

المادة ٤٢ - اذا تقرر اتباع طريقة التكليف ، يطلب القسم بموافقة اللجنة العليا الى شخص او اكثر من المتخصصين ذوى الخبرة اعداد مشروع الكتاب المطلوب وفق المتاج المقرر والشروط التي تعين لهذه الغاية .

المادة ٤٣ - يتولى القسم ادخال اي تعديل او تنقيح تقرره اللجنة العليا على اي كتاب مدرسي مقرر ، ويكون ذلك اما بتكليف المؤلف نفسه او غيره من المتخصصين .

المادة ٤٤ - لا يسمح بتدريس اي كتاب في المؤسسات التعليمية في المملكة الا اذا وافقت عليه اللجنة العليا وفق احكام هذا القانون .

المادة ٤٥ - (أ) في حالة تقرير كتاب مدرسي يصرف لمؤلفه مبلغ خمسمائة دينار حدا اعلى وفق نظام خاص ويصبح هذا الكتاب من حقوق الوزارة .

(ب) يستثنى من احكام الفقرة السابقة الكتب المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٤٠)

المادة ٤٦ - (أ) يجب على مؤلف الكتاب ان يشرف على طباعته وتدقيق ملاحظته في الطبعة الاولى دون أجر .

(ب) اما في الطبعة التالية فتدفع مكافأة الى مؤلف الكتاب او غيره ممن يقوم بالاشراف على طباعته وتدقيقه .

المادة ٤٧ - اذا تقرر ترجمة كتاب للتدريس يدفع الى مترجمه نصف المكافأة المخصصة في الاصل لمؤلف مثل هذا الكتاب بموجب احكام المادة (٤٥) من هذا القانون .

المادة ٤٨ - (أ) تدفع الوزارة الى أي شخص تكلفه بتعديل او تنقيح اي كتاب مدرسي مقرر مكافأة تتناسب وما يبذله من جهد في هذا السبيل على ان لا تتجاوز المائة دينار .

(ب) تدفع الوزارة مكافآت مناسبة لاعضاء اللجان الفرعية التي تؤلفها اللجنة العليا من المتخصصين لوضع مشروعات المناهج الدراسية ودراسة مشروعات الكتب المدرسية وغيرها من الاعمال الفنية .

المادة ٤٩ - يدفع الى كل عضو من اعضاء اللجنة العليا مكافأة مناسبة .

المادة ٥٠ - يصدر نظام خاص يحدد مقدار المكافآت الواردة ذكرها في هذا القانون ويبين طرق صرفها .

المادة ٥١ - تطبع الكتب المدرسية المقررة وفق الاصول المرغوبة .

المادة ٥٢ - (أ) يحدد القسم مع الجهات الحكومية المختصة اسعار الكتب المدرسية المقررة التي تعرض للبيع على اساس سعر الكلفة وازدادة نسبة مئوية لا تتجاوز ١٥٪ .

(ب) يعمم القسم قائمة باسعار الكتب المدرسية على جميع المدارس والجهات المعنية .

المادة ٥٣ - (أ) يوزع القسم الكتب المدرسية (المقررة) مجاناً على جميع طلاب المرحلة الالزامية في جميع المدارس الحكومية .

(ب) يجري توزيع الكتب المدرسية وفقاً للمجاء في فقرة (أ) من هذه المادة مجاناً مرة واحدة في السنة فقط .

المادة ٥٤ - تباع الكتب المدرسية المقررة لطلاب المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية والخاصة وفق التعليمات التي يضعها القسم لهذه الغاية .

الفصل التاسع

الامتحانات العامة

المادة ٥٥ - تجري الوزارة امتحاناً عاماً في نهاية المرحلة الالزامية تمنح الطلاب الناجحين فيه شهادة تسمى (الشهادة الالزامية) ويكون تنظيم هذا الامتحان وشروط منح الشهادة بموجب تعليمات خاصة تصدرها الوزارة .

المادة ٥٦ - تجري الوزارة امتحاناً عاماً في نهاية المرحلة الثانوية تمنح الطلاب الناجحين فيه شهادة تسمى (شهادة الدراسة الثانوية العامة) ويكون تنظيم هذا الامتحان وشروط منح هذه الشهادة بموجب تعليمات خاصة تصدرها الوزارة .

المادة ٥٧ - تستوفي رسوم الامتحانات لشهادتي (الالزامية والدراسة الثانوية العامة) اللتين تجريهما الوزارة بمقتضى نظام خاص ، تعين فيه مقدار الرسوم وطريقة تحصيلها واجور العاملين في الامتحانات وكيفية دفعها وكل ما يتعلق بذلك .

المادة ٥٨ - على الوزارة ان تحرص على الرقي بمستوى الامتحانات العامة بحيث تكون هذه الامتحانات مقياس صادقة وثابتة بقدر المستطاع لمعرفة كفايات الطلاب وتحصيلهم .

الفصل العاشر

المؤسسات التعليمية الخاصة

المادة ٥٩ - لا يسمح بتأسيس المؤسسات التعليمية الخاصة قبل الحصول على رخصة من الوزارة .

المادة ٦٠ - تحجب رخص المؤسسات التعليمية القائمة سارية المفعول عند صدور هذا القانون .

المادة ٦١- لا يسمح بتأسيس اية مدرسة ثانوية اجنبية او معهد او مركز اجنبي ولا بتوسيع الموجود منها الا بقرار من مجلس الوزراء بتسليم الوزير .

المادة ٦٢- شروط تأسيس المدارس الخاصة : وواجبات المسؤولين عنها ، تعين بنظام خاص .

المادة ٦٣- على المؤسسات التعليمية الخاصة مهما كان نوعها ومستواها ان تتقيد باهداف سياسة التعليم في المملكة وتعمل على تحقيقها .

المادة ٦٤- جميع المؤسسات التعليمية الخاصة على اختلاف انواعها ومستوياتها خاضعة للاشراف الكامل للوزارة وتوجيهها لتحقيق الاهداف العامة للتربية والتعليم في الاردن وخاضعة لمراقبتها لتنفيذ احكام هذا القانون شأنها في ذلك شأن المؤسسات التعليمية الحكومية .

المادة ٦٥- على المدارس الخاصة في المرحلة الانزامية ان تتقيد بالمناهج والكتب التي تقررها الوزارة وعليها ان تعلم المسلمين دروس التربية الدينية الاسلامية حسب المناهج والكتب المقررة وان تعلم غير المسلمين دروس دينهم .

المادة ٦٦- على المدارس الخاصة الثانوية ان تدرس اللغة العربية والوطن العربي والتاريخ العربي وجغرافية البلاد العربية والتربية الوطنية (المجمع العربي) في جميع الصفوف حسب المناهج والكتب التي تقررها الوزارة ويجب ان يكون لتدريس هذه المواد وامتحان الطلاب فيها باللغة العربية وعلى تلك المدارس ان تعلم المسلمين دروس التربية الدينية الاسلامية حسب المناهج والكتب المقررة وان تعلم غير المسلمين دروس دينهم ، اما غير ذلك من الموضوعات فيجب على تلك المدارس الحصول مقدما على موافقة الوزارة على المناهج والكتب التي يراد استعمالها في تعليمها .

المادة ٦٧- على المدارس الخاصة الثانوية ان تطبق نظام التشجيع العلمي والادبي المعمول به في المدارس الثانوية الحكومية .

المادة ٦٨- على المؤسسات التعليمية الخاصة ان تتقيد بالنسب القانونية في جميع مراحل الدراسة . ويجوز ان يقبل الطلاب الذين تجاوزوا السن القانونية على ان تخصص لهم شعب مستقلة .

المادة ٦٩- يجوز للمدرسة الخاصة تدريس لغة اجنبية واحدة او اكثر في جميع مراحل الدراسة .

المادة ٧٠- على المؤسسات التعليمية الخاصة التي تقبل المبات او الاعانات او التبرعات من مصادر اجنبية ، ان تعلم وزارة التربية والتعليم بذلك .

المادة ٧١- لا يجوز لاية مؤسسة تعليمية خاصة ان تفتح اي طالب عقيدة تخالف عقيدته او تخالف دستور المملكة وادوارها .

المادة ٧٢- على المؤسسات التعليمية الخاصة ان تعطل التدريس لجميع طلابها .

أ - في الاعياد الوطنية والقومية .

ب- في يوم الجمعة ، وللمدارس المسيحية ان تعطل ايضا يوم الاحد وفي ايام اعيادها الدينية .

ج - في جميع ايام عيدي الفطر والاضحى وعيد راس السنة المجرية وعيدي المولد النبوي والمعراج الشريف .

المادة ٧٣- أ - على المدارس الخاصة ان تعد طلابها للامتحانات العامة التي تجريها الوزارة وفقا للمرحلة التي نشتمل عليها تلك المدرسة . ولا تعترف الوزارة بشهادات انضمام الدراسة الانزامية او الثانوية التي تمنحها المدارس الخاصة .

ب- يجوز للمدارس الخاصة بالاضافة الى ما ورد في الفقرة (أ) ان تعد طلابها لامتحانات الشهادات الاجنبية المماثلة

المادة ٧٤- تقدم الوزارة للمساعدات المالية للمؤسسات التعليمية الاهلية التي تشرف عليها جماعة او هيئة او جمعية ويكون هدفها النفع العام ، ويكون ذلك بموجب تعليمات تصدرها الوزارة .

المادة ٧٥- اذا خالف صاحب اى مؤسسة تعليمية خاصة او مديرها او الشخص المسؤول عنها اى حكم من احكام هذا القانون او اى نظام صادر بمقتضاه فعل الوزير ان يندره لازالة هذه المخالفة في خلال عشرة ايام ، واذا استمرت المخالفة او تكررت يحق للوزير ان ينسب لمجلس الوزراء اغلاق المؤسسة للمدة التي يراها مناسبة .

المادة ٧٦- لمجلس الوزراء بتسليم الوزير ان يلغي رخصة اية مؤسسة تعليمية خاصة تخالف الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٧٧- يستثنى من احكام مواد هذا القانون فيما يتعلق بالمناهج فقط المدارس التي تعد الطلاب للقيام بالخدمات الدينية الكنسية الربانية .

الفصل الحادى عشر

جهاز وزارة التربية والتعليم

المادة ٧٨- ينظم جهاز الوزارة على الاسس التالية :-

(أ) ان يتناسب عدد الاداريين والموجهين التربويين والموظفين في الوزارة مع عدد الطلاب والمعلمين في جميع المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة تماشيا بفتح للاذاريين والموجهين التربويين المشاركة الايجابية الكافية في انجاح عملية التعليم .

(ب) ان توزع الاعمال بين المسؤولين في جهاز الوزارة في المركز والاولوية وتحدد اختصاصاتهم وفق نظام خاص يكفل منح المسؤولين سلطات متكافئة مع مسؤولياتهم ، لضمان حسن سير العمل وسرعة انجازه والتخفيف من المركزية .

المادة ٧٩ - تنشأ في الوزارة الاقسام والدوائر الكافية لتمكين الوزارة من القيام باعمالها وتحمل مسؤوليات التطور المطرد للتعليم بمختلف انواعه ومستوياته .

المادة ٨٠ - تنشأ في المحافظات والاولوية مديريات التربية والتعليم ، يرأس كلا منها مدير للتربية والتعليم ويساعده عدد من الاداريين والموجهين التربويين والموظفين وتنط بالمديرية مسؤوليات التربية والتعليم في المحافظة او اللواء وتنشأ في الاقضية والنواحي عند الحاجة مكاتب فرعية تابعة لهذه المديريات يرأسها اداري او موجه تربوي .

المادة ٨١ - تصدر تعليمات خاصة تحدد اختصاصات مديريات التربية والتعليم في المحافظات والاولوية وتنظم العلاقة بين هذه المديريات والمركز من جهة وبينها وبين مديري المدارس بجميع انواعها من جهة اخرى ، على نحو يحد من المركزية ويزيد من سلطات مديريات التربية والتعليم وسلطات مديري المدارس .

المادة ٨٢ - يصدر تعليمات خاصة بالمعاهد تحدد علاقتها بالوزارة وتضمن لها قدرا كافيا من الاستقلال .

المادة ٨٣ - تقوم الوزارة برفع المستويات الثقافية والمسلكية للعاملين فيها من اداريين وموجهين تربويين ومعلمين وموظفين واذنة ، وفق خطط لحاجات الوزارة القائمة والمتغيرة يشمل البعثات والدورات التدريبية بانواعها .

المادة ٨٤ - يشترط في المسؤولين في جهاز الوزارة في المركز والاولوية من الوكيل ومساعديه وزوساء الاقسام والدوائر ومديري التربية والتعليم ان يكونوا جامعيين وذوي خبرة في العمل الذي يوكل اليهم وحل الوزارة ان تستند الى من لا تتوفر فيه شروط من العاملين حاليا من هؤلاء الموظفين وظائف اخرى تناسب ودرجاتهم .

المادة ٨٥ - يشترط في الموجهين التربويين والاداريين ان يكونوا جامعيين وذوي خبرة في التدريس لا تقل عن اربع سنوات وذوي خبرة في الادارة المدرسية لمدة لا تقل عن سنة . ويجوز عند الضرورة التجاوز عن شرط الخبرة في الادارة المدرسية على ان يتم تدريب كل موجه تربوي او اداري في دورات خاصة .

المادة ٨٦ - يشترط في مدير المدرسة الثانوية الكاملة الذي يعين بعد تقاض هذا القانون ان يكون جامعيًا وذو خبرة في التدريس لا تقل عن ثلاث سنوات ويتم اختياره من بين المعلمين الناجحين ذوي الشخصية القوية بعد تدريبهم مدة شهرين على الاقل في دورات اداية .

المادة ٨٧ - يشترط في مدير المدرسة الانزامية او الثانوية غير الكاملة الذي يعين بعد تقاض هذا القانون ان يكون : -
(أ) من خريجي معاهد المعلمين مع خبرة في التدريس لا تقل عن ثلاث سنوات .
(ب) او من حملة شهادة الدراسة الثانوية العامة مع خبرة في التدريس لا تقل عن خمس سنوات .
ويفضل ان يكون مدير المدرسة الانزامية او الثانوية غير الكاملة جامعيًا وذو خبرة في التدريس لا تقل عن ثلاث سنوات .

المادة ٨٨ - لا يعين في أية وظيفة اخرى في جهاز الوزارة في المركز والاولوية الا من حصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة على الاقل او ما يعادلها .

المادة ٨٩ - لا يعين بعد تقاض هذا القانون في وظيفة آذن في الوزارة من لا يحسن القراءة والكتابة .

الفصل الثاني عشر

لجان التربية والتعليم المحلية

المادة ٩٠ - (أ) يعتبر المجلس البلدي او اللجان القروية في اية مدينة او بلدة او قرية (لجنة محلية للتربية والتعليم) ويكون مدير التربية والتعليم في اللواء الذي تقع فيه البلدة او القرية او من ينوبه عضوا في هذه اللجنة ويكون الحاكم الاداري رئيساً للجنة التربية والتعليم المحلية . ويحق لوزير التربية والتعليم ان يعين ثلاثة اشخاص من ذوي الخبرة بشؤون التربية والتعليم لعضوية هذه اللجنة .

ب- تتألف لجنة التربية والتعليم المحلية في عمان من وكيل وزارة التربية والتعليم او من ينوبه عنه رئيساً وعضوين من مجلس الامانة ينتخبهما المجلس المذكور . كما يحق لوزير التربية والتعليم ان يعين ثلاثة اشخاص من ذوي الخبرة في شؤون التعليم لعضوية هذه اللجنة .

ج- بالإضافة الى واجبات اللجان الاساسية تقوم بالشاور مع مديري التربية والتعليم في كل ما له علاقة بشؤون التربية والتعليم لتحقيق الصالح العام .

المادة ٩١ - ١ - تكون لجنة التربية والتعليم المحلية مسؤولة عن انشاء مدارس جديدة متى كلفها وزير التربية والتعليم بذلك . وتكون مسؤولة عن القيام بجميع او بعض نفقات المدارس الحكومية الموجودة في منطقتها وبشكل في ذلك اعباد الارض اللازمة . وتنفذ احكام الفصلين الثالث عشر والرابع عشر من هذا القانون .

٢ - يجوز للجنة التربية والتعليم المحلية ان تنسب فرض ضريبة معارف على المالكين او المستأجرين في منطقتها ووفقا لنظام خاص .

٣ - اذا صجرت لجنة التربية والتعليم المحلية عن تخصيص الارض او الحصول الضريبة اللازمة للقيام ببناء او نفقات المدرسة او المدارس الواقعة في منطقتها فان السلطات المختصة تنفذ ذلك .

المادة ٩٢ - تناط بكل لجنة تربية وتعليم محمية أية بناية مدرسية تؤسسها او تنفق عليها وتسجل في سجلات الاراضي مجانا ملكا باسم اللجنة على ان تخصص للتربية والتعليم .

الفصل الثالث عشر

الابنية المدرسية

المادة ٩٣ - على الوزارة باقسامها المختلفة ان تضع خطة بعيدة المدى لتحقيق ما يلي :

- أ - توفير الاماكن الصالحة للتعليم وفق حاجات البلاد وله كلياتها واهداف الوزارة من نشر التعليم
- ب - توزيع الابنية التعليمية على الاحياء في المدن وعلى البالدان والقرى في الالوية والمناطق وفقاً لسياسة تعليمية مدروسة .

المادة ٩٤ - ينشأ في الوزارة قسم يسمى (قسم الابنية التعليمية) مهمته ، الاشراف على تنفيذ الخطة المذكورة في المادة (٧٨) ووضع المخططات اللازمة للأبنية مع مراعاة توافر الاسس والمواصفات التي يجب ان تتضمنها المخططات بحيث تحقق هذه الابنية الاهداف والبرامج التعليمية الموضوعة لمرحلة التعلم التي تخدمها تلك المؤسسة .

الفصل الرابع عشر

الشئون الصحية

المادة ٩٥ - ينشأ في الوزارة قسم يسمى (قسم الصحة المدرسية) يرأسه طبيب متخصص بالصحة المدرسية يعاونه طبيب واحد على الأقل في كل مديرية تربية وتعليم ، ويوفر لاطباء المديريات العدد الكافي من الممرضين والموظفين .

المادة ٩٦ - تكون مهمة (قسم الصحة المدرسية) الاشراف على العناية الصحية الوقائية في جميع المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة في المملكة ويتجمل الترتيبات مع وزارة الصحة والدوائر الحكومية المعنية لتمكين القسم من القيام بالاعمال التالية :

- أ - اجراء الفحص الطبي الكامل الدوري لجميع الطلاب بما في ذلك فحص اسنانهم والتأكد من خلوصهم من الامراض السارية .
- ب - مكافحة الامراض العارية بين الطلاب وتطعيمهم باللقاح كلما دعت الحاجة .
- ج - الاشراف المستمر على مياي المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة ، والتأكد من استيفائها للشروط الصحية المطلوبة وفق نظام خاص .
- د - الكشف على مياي المؤسسات التعليمية الحكومية قبل الموافقة على انشائها وعلى مياي المؤسسات التعليمية الخاصة قبل فتحها للطلبة وذلك للتأكد من موافق الشروط الصحية المطلوبة في الجميع هذه المياي .

- هـ - الاشراف الصحي على المساعدات التي تقدم للطلاب (كالكساء والطعام والحليب والنظارات والمباعات وغيرها) .
- و - التعاون مع قسم المناهج والكتب المدرسية على اعداد منهجي الثقافة الصحية والفنية .
- ز - انشاء العيادات الطبية المدرسية والاشراف عليها وتدريب الموظفين وبعض المعلمين تدريجياً صحياً حسب الحاجة ويكون ذلك وفق نظام خاص .

المادة ٩٧ - وزارة الصحة مسؤولة عن تأمين الخدمات الطبية العلاجية لطلاب المؤسسات التعليمية الحكومية مجانا سواء في العيادات والمستوصفات والمستشفيات الحكومية او في المؤسسات التعليمية .

المادة ٩٨ - تقسم الصحة المدرسية ان ينلر خطياً المسئول عن المؤسسة التعليمية الخاصة للقيام بالشروط الصحية المطلوبة لبقي المؤسسة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الانذار واذا لم يتم باتمام الاجراءات الصحية المطلوبة فللقسم ان يستصدر امرا باغلاقها .

المادة ٩٩ - تلزم المؤسسات التعليمية الخاصة بتأمين الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية وذلك بتعيين طبيب يشرف على الصحة العامة لطلابها ومعلميها وموظفيها ويجري لهم فحصاً طبياً كاملاً دورياً ويستقبلهم في عيادته الخاصة ويتقيد بجميع تعليمات قسم الصحة المدرسية .

الفصل الخامس عشر

البعثات

المادة ١٠٠ - اللجنة العامة للبعثات .

تؤلف لجنة و تسمى اللجنة العامة للبعثات يرأسه وزير التربية والتعليم وعضوية :

- ١ - ممثل عن الجامعة الاردنية يختاره مجلس الجامعة .
 - ٢ - وكيل وزارة التربية والتعليم .
 - ٣ - وكيل الوزارة الموقلة .
 - ٤ - وكيل ديوان الموظفين .
 - ٥ - الامين العام لمجلس الاعمار .
- ويتولى امانة سر اللجنة رئيس قسم البعثات في وزارة التربية والتعليم .

المادة ١٠١ - مهمة اللجنة تقرير ايفاد جميع المبعوثين للدراسة او للتدريب في الجامعة الاردنية وفي خارج المملكة لمدة تزيد على اربعة اشهر وفق نظام خاص .

المادة ١٠٢ - لا يجوز ايفاد اي مبعوث لمدة تزيد على اربعة اشهر مهما يكن مصلح تحويل بعثته ، الا بقرار من اللجنة العامة للبعثات .

المادة ١٠٣ - الموظف الموقلة لمدة اربعة اشهر او اقل لا يجوز تمديد مدة ايفاده الا بقرار من اللجنة العامة للبعثات .

المادة ١٠٤ - قسم البعثات .

ينشأ في الوزارة قسم يسمى « قسم البعثات » مهمته تنسيق طلبات المرشحين للبعثات وعرضها على (اللجنة العامة للبعثات) وتنظيم شؤون المبعوثين الذين تقرر اللجنة إيفادهم ومتابعة سير دراستهم وقيامهم بالتزاماتهم خلال الدراسة وبعد عودتهم ويتم كل ذلك وفق نظام خاص .

المادة ١٠٥ - لا يجوز إيفاد موظف في بعثة دراسية أو تدريبية إلا إذا كان قد أتم دراسته الثانوية على الأقل أو أمضى عشرة سنوات في الخدمة الفعلية وكانت طبيعة عمله تقتضي ذلك .

المادة ١٠٦ - يشترط في إيفاد المبعوثين قبل الخدمة أن يكونوا من بين الأوائل في امتحان الدراسة الثانوية العامة في كل لواء وفقاً لتسلسل مجموع علاماتهم ولا يجوز إيفاد من كانت به عاهة تمنع من تحقيق الغرض من بعثته .

المادة ١٠٧ - أ - يكون توزيع المبعوثين في ميادين التخصص المختلفة وفقاً لخطط شامل لحاجات البلاد القائمة والمتوقعة ، ويراعى في تحديد موضوع تخصص المرشح للبعثة قدرته وميوله العلمية .

ب - على الحكومة أن تهيئ للمبعوث فرصة العمل في حقل اختصاصه حال تخرجه .

المادة ١٠٨ - لا يجوز للمبعوث بعد نفاذ هذا القانون الزواج من اجنبيه خلال مدة بعثته وخلال الستين الاولين من المدة التي يلتزم بالعمل فيها تنفيذاً لشروط البعثة .

المادة ١٠٩ - لا يجوز السماح لأي مبعوث خلال مدة بعثته ، بتغيير موضوع التخصص الذي قرره له اللجنة العامة للبعثات إلا بموافقة اللجنة .

الفصل السادس عشر

تعليم الكبار

المادة ١١٠ - تعني الوزارة بنشر الثقافة بين افراد الشعب وذلك بتأسيس مراكز لتعليم الكبار ، على اساس من رغبتهم الشخصية ، تنظم فيها دراسات علمية وثقافية وعملية وفنية ، وذلك لاتاحة الفرص لهم للنهوض بمستوى حياتهم بأنفسهم .

المادة ١١١ - يجوز استعمال ائنة المؤسسات التعليمية الحكومية ومراقبتها في اوقات فراغها لتحقيق الاغراض المذكورة في المادة (١١٠) .

الفصل السابع عشر

احكام عامة

المادة ١١٢ - يكون عدد ايام الدراسة في كل من المرحلتين الالزامية والثانوية في كل سنة دراسية مائتين وعشرة ايام للمدارس التي تعطى يوماً واحداً في الاسبوع ومئة وخمسة وعشرين يوماً للمدارس التي تعطى يومين في الاسبوع ولا تدخل في هذين العددين ايام العطلة الاسبوعية والاعياد الدينية والوطنية ولا يجوز انتهاء السنة الدراسية الا بعد ان يكتمل لصاب الايام التدريبية وتعين الوزارة اوقات العطلات المقررة للبعثات وفقاً لما يلي :

المادة ١١٣ - يجوز للوزارة ان تنشئ ضمن امكانياتها مراكز خاصة وأن تضع برامج مناسبة لتعليم الناجحين او لتعليم المتخلفين من ذوي العاهات من الطلاب على انواعهم .

المادة ١١٤ - معادلة الشهادات على اختلاف انواعها من اختصاص الوزارة ويتم ذلك وفق نظام خاص .

المادة ١١٥ - تستثنى الجامعة الاردنية من احكام هذا القانون .

المادة ١١٦ - الوزير ان يضع بالاستناد الى هذا القانون التعليمات التي يراها ضرورية لتنفيذ غاياته .

المادة ١١٧ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١١٨ - يلغى هذا القانون :

أ - قانون المعارف رقم (٢٠) لسنة ١٩٥٥ .

ب - اي تشريع بالقدر الذي يتعارض واحكام هذا القانون .

ج - تبقى الانظمة والتعليمات السابقة الصادرة بمقتضى قانون المعارف رقم (٢٠) لسنة ١٩٥٥ المعمول بها عند نفاذ هذا القانون والتي لا تتعارض مع احكامه سارية المفعول الى ان تعدل او تستبدل بغيرها بموجب هذا القانون .

المادة ١١٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كل في حدود اختصاصه .

(ج)

الرئيس : يتلى قرار اللجنة رقم (١٣)

المقرر :

قرار رقم (١٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصاب

قانوني بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٩ برئاسة دولة رئيس

مجلس الاعيان وحضور كل من المقرر معالي السيد

فلاح المداحنة والاعضاء سميحة الاستاذ نديم الملاح

ومعالي السيد علي الهنداوي ومعالي السيد انور نسيبة

ومعالي السيد رياض المفلح . ونظرت في مشاريع

القوانين الحالية اليها من قبل دولة رئيس المجلس ،

ولبعد خراستها ومناقشتها قررت توصية المجلس الكريم

بما يلي :

١ - الموافقة على التعديلات التي ادخلها مجلس

النواب على قانون التعليم المؤقت رقم (٤٤) لسنة

١٩٦٢ .

٢ - الموافقة على مشروع قانون ضيافة اسلاك

البرق والهاتف المعدل لسنة ١٩٦٤ ، كما ورد من

مجلس النواب .

٣ - الموافقة على مشروع قانون الزراعة العام

المعدل لسنة ١٩٦٣ كما ورد من الحكومة وعدم الموافقة

على المشروع كما ورد من مجلس النواب .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

الرئيس : دخل من اعتراض

(لم يبد احد اي اعتراض)

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة

رقم (١٣)

الجميع : موافقون .

١ -

الرئيس : يتلى قانون التعدين مادة مادة

للموافقة عليه .

(ففلام المقرر مادة مادة وافق المجلس على كل

منه وعليه مجموعه ، وهذا هو نصه بالشكل الذي

سيرسل به للحكومة بالشكل النهائي) .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٤

قانون التعدين

=====

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التعدين لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والألفاظ التالية إيها وردت في هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه المعاني الآتية إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك : -

أ - (الوزير) وزير الاقتصاد الوطني أو أي وزير آخر تربط به دائرة الأبحاث الجيولوجية والتعدين .

ب - (المراقب) مراقب المناجم أو أي شخص عين ليقوم مقامه .

ج - (التحري) أي بحث أو مسح جوي أو أرضي في أية منطقة يحددها المراقب بموافقة الوزير بقصد التأكد من وجود المعادن أو المواد الحجرية فيها ، ويشمل التحري كذلك الاستطلاع وكل ما يتعلق به من دراسات اقتصادية وفنية وجيولوجية .

د - (التنقيب) هو أي عمل يتعلق بالبحث والتحري والتنقيب عن المعادن والمواد الحجرية بقصد التثبت من وجودها ومعرفة كمياتها وتوحيدها بما في ذلك الحفر والتحليل والدراسات التفصيلية اللازمة .

هـ - (الاكتشاف) هو الاعلان عن وجود معدن أو معادن بكميات قابلة للاستغلال يقدم للوزير من قبل المكتشف في موقع يعين على الحرائط الفنية المقررة ، بعد الحصول على تصاريح بالتحري أو التنقيب عن المعادن من السلطة المختصة .

و - (منجم) أي مكان تجري فيه أية عملية تعدين تحت سطح الأرض بقصد استخراج المسود الطبيعية الخام بغض النظر عن كونها خامات معادن أو مواد حجرية أو رملية أو بخلاف ذلك .

ز - (كشغ) أي مكان تجري فيه عملية تعدين مكتشفة بقصد استخراج المعادن باستثناء المواد الحجرية أو مشتقاتها .

ح - (مقلع) أي مكان يجري فيه العمل فوق سطح الأرض بقصد قلع الحجارة أو مشتقاتها .

ط - (معادن) جميع المواد الطبيعية الخام ذات القيمة الاقتصادية باستثناء النفط والغاز الطبيعي والمواد الحجرية أو مشتقاتها المستعملة في البناء أو رصف الطرق وسواء الديكور كالجرانيت والرخام .

ي - (عمليات التعدين أو مراقب التعدين) أي عمل ضروري لاستخراج واستخلاص المعادن والمواد الحجرية أو مشتقاتها أو أي عمل يتعلق بذلك وتشمل حفر وبناء الانفاق واقتية المياه والخزانات والسدود والمصارف والصهاريج وكذلك انشاء الخطوط الحديدية ومد الانابيب وتركيب الآلات وتشبيدها بما في ذلك اكانت لعمليات استخراج المعادن أو لسكن المستخدمين وكذلك استئجار المعادن وتجهيزها واعدادها للتسويق .

ك - (الأراضي) جميع أنواع الأراضي الميئة في قوانين وأنظمة الأراضي المرعية الاجراء وجميع المياه الاقليمية والينابيع والأنهر والبحار الداخلية .

ل - (شخص) أي فرد أو مجموعة من الأفراد أو أي شخص معنوي .

م - (حامل تصريح التحري أو رخصة التنقيب أو شهادة الاكتشاف أو حق التعدين) الشخص الذي منح له ذلك التصريح أو الرخصة أو الشهادة أو الحق ، وتشمل هذه العبارة ايضاً كل من منح تصريحاً أو رخصة أو شهادة أو حقاً ، أما بكامله أو قسماً منه بطريق الأرض أو التحويل أو التنازل أو بأية طريقة أخرى .

ن - (المواقع الأثرية) تشمل أي موقع تاريخي يعلن عنه بأنه كذلك حسب قانون الآثار القديمة المرعي الاجراء من وقت إلى آخر .

س - (الاماكن المقدسة) تشمل أي مكان مقدس أو بناء ديني أو موقع تشرف عليه أية هيئة دينية وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية .

المادة ٣ - ١ - تؤسس دائرة تسمى دائرة الأبحاث الجيولوجية والتعدين ترتبط بالوزير .

ب - يعين مدير هذه الدائرة يسمى (المراقب) شريطة أن يكون مهندساً أو جيولوجياً مختصاً ذا خبرة عملية وإدارية .

ج - للوزير أن يتقدم من بين موظفي وزارته إلى دائرة الأبحاث الجيولوجية والتعدين الموظفين اللازمين لتنفيذ غايات هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه .

د - للوزير أن يحول من صلاحياته المقررة بموجب هذا القانون ما يراه ضرورياً إلى أي من الموظفين المختصين في تطبيق احكام هذا القانون من موظفي دائرة الأبحاث الجيولوجية والتعدين .

هـ - لا يجوز منح اي موظف او مستخدم مدنيا كان ام عسكريا تصريح بحري او رخصة تنقيب او شهادة اكتشاف او حق تعدين سواء اكان ذلك مباشرة او بالواسطة .

المادة ٤ - ١ - يحق للوزير باعلان يصدر عنه وينشر في الجريدة الرسمية ان يحظر التحري او التنقيب او التعدين في اية منطقة كانت لمدة معينة او غير معينة بموافقة مجلس الوزراء .

ب - ان تصريح التحري او التنقيب او حق التعدين المعطى بموجب هذا القانون لا يتحول صاحبه صلاحية التحري او التنقيب او التعدين في المناطق المبينة ادناه الا بعد موافقة الجهات المعنية بالاشراف عليها .

١) المواقع الأثرية والاماكن المقدسة .

٢) المناطق الحرجية .

٣) اراضي السكك الحديدية .

٤) مناطق البلديات .

٥) اراضي خزانات والابواب المياه والجاري .

المادة ٥ - ١ - لا يجوز منح تصريح بالتحري او رخصة بالتنقيب او حق بالتعدين في الاراضي الاميرية والملوكة والموقوفة الا بعد موافقة اصحابها على ذلك .

ب - اذا لم يوافق مالك الأرض او المتصرف بها على السماح بالتحري او التنقيب او الاكتشاف او التعدين بارضه ، يحق للوزير بموافقة مجلس الوزراء اعطاء تصريح التحري او رخصة التنقيب او حق التعدين اذا وجد ان المصلحة العامة تقتضي مثل هذا الاجراء .

ج - اذا لم يوافق مالك الأرض او المتصرف بها على بيع ارضه او تأجيرها لصاحب تصريح التحري او رخصة التنقيب او حق التعدين مقابل بدل يتفق عليه فيما بينهما ، يجوز لمجلس الوزراء ان يقرر اعطائه تعويضا عادلا من قبل طالب الرخصة الجديدة مقابل ثمن ارضه او بدل ايجارها كما يجوز له ان يقرر استملاكها وفقا للقانون .

المادة ٦ - تنحصر الحقوق في معادن أية منطقة من الأرض منح فيها تصريح بالتحري او رخصة بالتنقيب او حق بالتعدين في المعادن الموجودة فيها ضمن حدودها العمودية ولا تشمل ما يتبقى من هذه المعادن او عروقها او شعبها في خارج تلك الحدود .

المادة ٧ - يعتبر التعدين منفعة عمومية ضمن المعنى المقصود بأي قانون او تشريع يتعلق باستملاك الأراضي للمنفعة العامة .

المادة ٨ - تنقسم الاعمال المتعلقة باكتشاف واستغلال المعادن والمواد الحجرية بموجب احكام هذا القانون الى المراحل التالية : -

١) التحري .

٢) التنقيب .

٣) الاكتشاف .

٤) التعدين .

المادة ٩ - تعتبر من املاك الدولة العامة جميع المواد المعدنية التي توجد ضمن حدود اراضي المملكة الأردنية الهاشمية سواء اكانت على سطح الأرض ام في باطنها ام في المياه الإقليمية والأنهر والبحار الداخلية ولا يجوز استغلالها او نقلها او الاتجار بها الا بعد اخذ موافقة الوزير على ذلك بعد الحصول على حق تعدين في المنطقة المراد التعدين فيها .

الفصل الثاني

في التحري والتنقيب والاكتشاف

المادة ١٠ - ١ - للمراقب ان يمنع تصريحا بالتحري او رخصة بالتنقيب لأي شخص قدم طلبا بالشكل المعين وبعد دفعه الرسوم ويستثنى من ذلك : -

١) أي شخص يقل عمره عن ١٦ سنة .

٢) أي شخص ادين بجرم بموجب هذا القانون او منح سابقا تصريحا او رخصة او حقاً ثم صودر منه لاخلاله بشروطه او احكامه الا بعد اخذ موافقة مجلس الوزراء .

٣) أي شخص لا يستطيع اعطاء ادلة كافية على ان لديه الخبرة الفنية في الجيولوجيا او هندسة التعدين شخصيا او بوساطة استخدام اخصائيين او ان لديه المال الكافي الذي يمكنه من القيام بدفع نفقات السفر او التنقيب او اي تعويض يجب عليه دفعه عند مباشرة الصلاحيات المأولة له في التصريح المعطى اليه .

ب - يقدم طلب التصريح بالتحري ورخصة التنقيب عن المعادن على النموذج المقرر مستوفيا جميع المعلومات المطلوبة فيه الى الوزير للحصول على موافقته وفق الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ١١ - كل من قام بالتنقيب بتصريح واكتشاف مغناطيسيات تجارئة وسجل اكتشافه لدى الوزير تعطى له شهادة اكتشاف حسب النموذج المقرر وتكون له الأولوية خلال سنتين من تاريخ تلك الشهادة في الحصول على حق التعدين .

المادة ١٢ - كل من قدم الى الوزير او المراقب معلومات تؤدي الى اكتشاف معدن بكميات تجارية تعطى له مكافأة مالية بتسليم من الوزير وموافقة مجلس الوزراء ويترك تقديرها للجنة فنية مكونة من كبار موظفي دائرة الابحاث الجيولوجية والتعدين وممثل عن وزارة المالية .

المادة ١٣ - لا تمنح تصاريح التحري او رخص التنقيب او حقوق التعدين للاجانب الا - بموجب اتفاقيات خاصة يعقدها الوزير معهم بموافقة مجلس الوزراء وفق القوانين والأنظمة المرعية .

المادة ١٤ - لا تمنح تصاريح التحري او رخص التنقيب عن الزيت والغاز الطبيعي او حقوق استئجارها الا بموجب اتفاقيات خاصة يعقدها الوزير مع الطالب بموافقة مجلس الوزراء وفق القوانين والأنظمة المرعية .

المادة ١٥ - يكون لحامل رخصة التنقيب الحق المطلق بالتنقيب في الاراضي الواقعة ضمن المنطقة المعنية في رخصته ويجوز له استكمال ذلك اجراء ما يلي : -

- أ - دخول هذه الاراضي مع وكلائه وعماله للتأكد من وجود معادن فيها او علمه او لأغراض المسح الطوبوغرافي او الجيولوجي للمنطقة .
- ب - القيام بالحفريات اللازمة فيها من اجل غايات التنقيب .
- ج - اخذ العينات اللازمة لأغراض التحليل والاختيار .
- د - تركيب الآلات التي تتطلبها اعمال التنقيب .
- هـ - فتح الطرق الضرورية لعمليات التنقيب .

الفصل الثالث

حقوق التعدين

المادة ١٦ - ١ (الوزير بتسليم من المراقب وموافقة مجلس الوزراء ان يمنح حق التعدين لأي شخص حصل على شهادة اكتشاف وقدم طلبا خلال مدة السنتين المذكورتين في البادة (١١) وفقا للشروط التالية : -

- أ - أن لا تزيد مساحة المنطقة المتوى اجراء التعدين فيها عن اربعة وعشرين كيلو مترا مربعا وان تكون هذه المنطقة قطعة واحدة قائمة الزوايا والأجهاات .
- ب - أن لا تزيد مدة حق التعدين على ثلاثين سنة . ويعطى صاحب هذا الحق الأفضلية في تجديد الشروط التي يراها الوزير مناسبة بموافقة مجلس الوزراء .
- ج - تقديم خارطة طوبوغرافية بمقياس ١/٥٠٠٠ تبين المنطقة المراد الحصول على حق التعدين فيها .
- د - تقديم خارطة جيولوجية تفصيلية بمقياس ١/٥٠٠٠ للمنطقة ذاتها .

هـ - بيان تقدير دقيق لكميات الاحتياطي من الخلم الثابت وجوده في المنطقة بواسطة التنقيب التفصيلي .

و - تقديم تقرير يبين الجدوى الاقتصادية للمعدن المراد استغلاله

ز - اثبات المقدرة الفنية والمالية لدى الطالب .

٢ (اذا لم يتقدم حامل شهادة الاكتشاف خلال سنتين من تاريخها يطلب منحه حق التعدين وفق الفقرة الاولى من هذه المادة يجوز للوزير ان يمنح هذا الحق الى اي شخص يتقدم بذلك على ان يعطى حامل شهادة الاكتشاف مكافأة وثاقا لاحكام المادة (١٢) من هذا القانون .

المادة ١٧ - أ - يحول صاحب حق التعدين الحق المطلق في استغلال المعادن الموجودة في منطقته .

ب - بالإضافة الى الحقوق المقررة لحامل التصريح بالتنقيب المبينة في المادة (١٥) من هذا القانون يعطى صاحب حق التعدين الحق في اجراء ما يلي : -

- ١ (اقامة وانشاء وصيانة المنازل والمباني اللازمة لاستعماله واستعمال وكلائه ومستخدميه .
- ٢ (تجميع المواد المستخرجة من عمليات التعدين في اماكن خاصة بها يرافق عليها المراقب .
- ٣ (مد انابيب الماء وانشاء المجاري والاحواض والصهاريج واقامة وصيانة وسائل النقل والمواصلات الضرورية .

المادة ١٨ - للوزير بموافقة مجلس الوزراء ان يصدر من وقت الى آخر الانظمة اللازمة لتحديد قيمة الرسوم الخاصة بتصاريح التحري ورخص التنقيب وشهادات الاكتشاف وحقوق التعدين والموائد على انتاج المعادن حسب ما يراه مناسباً .

الفصل الرابع

المالية والتنقيب

المادة ١٩ - يجب على صاحب حق التعدين أن يقدم الى الوزير خلال شهر كانون الثاني من كل سنة تقريراً واضحاً يبين فيه ما يلي : -

- أ - مقدار قيمة المواد المعدنية التي استخرجها في خلال السنة السابقة
- ب - عدد العمال والمستخدمين الفنيين والإداريين الذين يعملون لديه
- ج - برنامج وخطة العمل للسنة القادمة

المادة ٢٠ - يجب على صاحب حق التعدين ان يقدم الى الوزير مرة كل سنة وذلك في خلال شهر من اعلان التقرير السنوي نسخة من التقرير المالي عن السنة المالية السابقة يتضمن حساب الارباح والخسائر وسعر الكلفة التفصيلي والاجالي لوحدة الانتاج ، ويحق للوزير انتداب احد موظفيه لتدقيق السجلات والدفاتر المتعلقة بالنواحي الفنية والادارية والمالية للمشروع .

المادة ٢١ - أ - يجب على صاحب حق التعدين تقديم المخططات والرسوم والمقاطع التي تبين طريقة العمل من الوجهة الفنية الى الوزير قبل المباشرة في فتح أى منجم او كشف .

ب - واذا كان الامر يتعلق بمنجم فيجب ان توضح في المخططات بشكل خاص الامور التالية :-

١ (التخطيط العام للمنجم .

٢ (طريقة التعدين .

٣ (كيفية تدعيم السقفيات ونوع الدعام التي ستستعمل .

٤ (طريقة تهوية المنجم (على لوحة منفصلة) .

٥ (وسائل النقل الداخلي وكيفية توزيع شبكته .

٦ (عرض الاتفاق وحجم الركب وطرق صيانتها .

٧ (نوع الآلات والمعدات التي ستستعمل تحت الأرض .

٨ (المخططات والمقاطع العمودية للأقسام الرئيسية في المنجم .

٩ (لائحة خاصة بتعليمات الوقاية والصيانة التي يتطلبها العمل في كل قسم من اقسام ذلك المنجم والتي يجب وضعها بما يتفق واحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ٢٢ - لكل موظف خوله الوزير الصلاحيات المقررة له في هذا القانون او انتدبه بموجب احكامه لتنفيذ غاياته ، الحق في القيام بالاعمال المبينة ادناه في جميع الاوقات المناهية ليلا او نهارا :-

أ - الدخول الى اى مكان يشغل او يستعمل لاشغال تتعلق بالتعدين لمراقبته وتفقيشه .

ب - فحص واجراء التحقيقات اللازمة عن حالة المناجم وتهويتها وجميع الامور التي تتعلق بسلامة وصحة الاشخاص الذين يشتغلون فيها .

ج - معاينة الأقسام الخارجية للآلات المستعملة في مرااق التعدين وحالة جميع الاشغال والطرق .

د - معاينة مخازن الممرقات باصدار الأوامر بشأن كيفية تخزينها واستعمالها .

هـ - تدقيق الدفاتر والحسابات والخرائط والأوراق المختصة بعمليات التعدين واخذ نسخ منها او خلاصات عنها وسائر المعاملات الأخرى .

و - ممارسة جميع السلطات الضرورية لتنفيذ غاياته هذا القانون .

المادة ٢٣ - اذا وجد الموظف المشار اليه في المادة السابقة خللا في منجم او كشف او مقلع وجب عليه ان يبلغ ذلك كتابة الى صاحب اعمال التعدين او وكيله او مدير اعماله مبينا له الأمور التي يعتبرها ناقصة ويطلب منه اصلاحها في مدة معقولة تتناسب مع طبيعة هذه الأمور .

المادة ٢٤ - اذا امتنع صاحب اعمال التعدين او وكيله او مدير اعماله عن القيام بما طلب منه ولم يقدم اعتراضا بذلك الى الوزير خلال (٧) ايام من تاريخ تبليغه التعليمات ، يحق للوزير ان يفرض عليه غرامة لاتقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على المائتي دينار .

المادة ٢٥ - أ - اذا وقع حادث في منجم أو كشف أو مقلع أو حوله فوق سطح الأرض او تحتها بسبب عمليات التعدين وسبب وفاة أو اصابات جسيمة او خسائر مادية وجب على صاحب اعمال التعدين أو وكيله أو مدير اعماله خلال (٢٤) ساعة من وقوع ذلك الحادث أن يعلم الوزير أو المراقب كتابة بالحادث .

ب - اذا نتجت وفاة عن الاصابة الجسيمة الواجب الاعلام عنها بمقتضى هذه المادة يجب ابلاغ الوزير أو المراقب بذلك خلال (٢٤) ساعة من اطلاع صاحب اعمال التعدين او وكيله أو مدير اعماله على الوفاة .

ج - الوزير ان ينتدب احد موظفيه لاجراء التحقيق في الحادث وتقديم تقرير مفصل بذلك ليتخذ الوزير مايراه مناسباً بشأنه .

المادة ٢٦ - مع مراعاة المادة (٢٤) من هذا القانون ، يعاقب كل من يخالف احكامه أو الانظمة الصادرة بمقتضاه بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بكلا العقوبتين .

المادة ٢٧ - جميع نصوص هذا الفصل من القانون تسرى على عمليات التنقيب والكيفية نفسها التي تسرى بها على عمليات التعدين .

الفصل الخامس

المادة ٢٨ -

يباح لأي شخص فتح المآلح ونقل المواد الحجرية بعد الحصول على رخصة من المراقب شرطة مراعاة الامور التالية :

أ - اذا كانت الأرض التي يراد فتح الحجارة عليها ملكاً للدولة فليطلب صاحب المقلع اخطاراً من

ب- اذا كانت المنطقة المراد فتح المقلع فيها من المناطق المستثناة بموجب المادة الرابعة من هذا القانون أو من الأراضي الحكومية فعلى صاحب المقلع اخذ موافقة الجهة المعنية قبل مباشرة عمله فيها .

ج- يحدد موقع المقلع بعلامات مميزة أو على خريطة ان امكن ترقيق بطلب للحصول على رخصة فتح المقلع .

المادة ٢٩- تعتبر المقالع من مرافق التعدين وتخضع للمراقبة والتفتيش شأنها شأن المناجم والكشوفات وعلى صاحب كل مقلع التقيد بما يتعلق بشؤون الوقاية بأحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه .

الفصل السادس

احكام عامة

المادة ٣٠- أ- اذا اخذ صاحب حق التعدين بأي شرط من الشروط التي يتضمنها الحق ، يبلغ خطيباً من قبل الوزير أو المراقب لاصلاح الخطأ خلال مدة مناسبة ، واذا لم ينتج الاصلاح المطلوب منه ضمن هذه المدة يجوز للوزير حيتل وبعد موافقة مجلس الوزراء إلغاء حق التعدين للمعطي له .

ب- اذا لقي حق بالتعدين وجب نشر اعلان بذلك في الجريدة الرسمية ويعتبر هذا الاعلان بينة قطعية على الالغاء . وللوزير حيتل بموافقة مجلس الوزراء الحق المطلق في التصرف بمنطقته حق التعدين على الوجه الذي يراه ضرورياً للمصلحة العامة .

ج- في حالة الغاء أي حق بالتعدين لا يجوز لصاحبه أن ينقل أو يتصرف بأي من موجودات الميجم أو الكشف أو أن يجرى أي تعديل على حالتها خاصة فيما يتعلق بإجراءات وقاية وصيانة مرافق العمل الا باذن خطي من الوزير .

المادة ٣١- لا يحق لصاحب رخصة التنقيب أو حق التعدين ان يمتلك أو يأخذ مياهاً من أية بحيرة أو نهر أو جدول أو مسلك مائي أو قناة ملاصقة لأية بقعة داخلية ضمن منطقة الرخصة أو حق التعدين أو مارة بها أو أن يحولها عن مجراها الا باذن خطي من الوزير بعد الحصول على موافقة اصحاب الحقوق في المياه المذكورة - ان وجدوا - وفي حالة رفضهم بصر الى تطبيق احكام الفقرة (ج) من المادة (٥) من هذا القانون .

المادة ٣٢- لصاحب حق التعدين أن يتصرف بهذا الحق أو أن يحوله أو أن يتركه وفق القواعد المقررة في القوانين والانظمة المرعية ، شرطه اخذ موافقة مجلس الوزراء المسبقة ونشر اعلان بذلك بالجريدة الرسمية،

المادة ٣٣- يفصل في كل خلاف ينشأ بين الوزير وصاحب تصريح التنقيب أو رخصة التنقيب أو شهادة الاكتشاف أو حق التعدين مما لم ينص عليه في هذا القانون بالتحكيم ويحال مثل هذا الخلاف الى لجنة مؤلفة من ثلاثة محكمين يعين كل من الطرفين واحدا منهم ويعين الثالث وزير العدلية . ويجري التحكيم وفقاً لنصوص قانون التحكيم الساري المفعول :

المادة ٣٤- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر من وقت لآخر الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٣٥- يلغي هذا القانون القوانين والانظمة التالية :-

أ - قانون التعدين لسنة ١٩٢٦ وجميع الانظمة الصادرة بمقتضاه .

ب - قانون المقالع رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٣ .

ج - احكام أي قانون أو نظام آخر تتعارض مع نصوص هذا القانون .

المادة ٣٦- رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢ -

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل

مادة منه وعليه مجموعه ، وهذا نصه بالشكل الذي

سيرسل به للحكومة بالشكل النهائي) .

الرئيس : ينشأ مشروع القانون المعدل لقانون
صيانة اسلاك البرق والماتف لسنة ١٩٦٤ للموافقة عليه

قانون رقم () لسنة ١٩٦٤

قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع قانون صيانة اسلاك البرق والهاتف لسنة ١٩٣٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي ، كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف كلمة (المحافظ) الى ما قبل كل عبارة من عبارات (المتصرف او القائمقام) الواردة في المواد (٣ و٤ و٥) من القانون الاصيلي .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٦) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :-

١ (٦) - اذا لحق ضرر بأسلاك البرق والهاتف أو أعمدتها ، أو أجهزتها بقطعها أو كسرها أو تخريبها أو سرقتها وكان ذلك ضمن اختصاص أي مجلس بلدي أو مجلس قروي أو ضمن اية منطقة أخرى ، وكان لدى المحافظ او المتصرف او القائمقام استنادا لاسباب معقولة ما يبرر اعتقاده بأن اهالي المنطقة التي وقع فيها الضرر :

أ - قاموا بإيقاع الضرر المذكور ، أو تأمروا ، أو ساعدوا بأي وجه على إيقاعه او
ب - تخلفوا عن تقديم ما في استطاعتهم من المساعدة لظهور المجرم أو المجرمين ، أو
لإلقاء القبض عليهم ، أو

ج - تأمروا على تهريب أي شخص أو إيوانه يشتبه باشتراكه في ارتكاب الجرم أو
د - اتفقوا على إخفاء أية بنية جهرية ، من شأنها اثبات ارتكاب الجرم .

فيجوز له ، بعد اجراء التحقيق ، ان يقرر فرض مبلغ على اهالي المنطقة التي حصل فيها الضرر ، مساويا لقيمة الضرر والنفقات اللازمة لازالته يدفع الى المصلحة ذات العلاقة ، ويؤخذ له أيضا ، فرض غرامة مشتركة عليهم لاثريد على خمسين دينارا تدفع لتندوق الخزينة ، وتحصل قيمة الضرر والنفقات بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية لسنة ١٩٥٢ .

٢ - لا يجوز تنفيذ قرار المحافظ او المتصرف او القائمقام الصادر بموجب الفقرة (١) من هذه المادة ، قبل تصديقه من وزير الداخلية .

المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية والمواصلات مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٣ -

(فتلاه المقرر مادة مادة والسق المجلس على

كل مادة منه وعليه بمجموعه ، وهذا هو نصه بالشكل الذي سيصاد به لمجلس النواب) .

الرئيس : يتلى القانون المعدل لقانون الزراعة لعام لسنة ١٩٦٣ با لشكل الذي ورد به من الحكومة ووافق عليه المجلس لاعادته لمجلس النواب .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٤

قانون معدل لقانون الزراعة العام

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون الزراعة العام لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصيلي على الوجه التالي :

١ - بالغاء ما جاء في الفقرة (ط) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

(ط) تنظيم عمليات تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية المحلية والمستوردة والتعاون مع الدوائر المختصة لتنفيذ ذلك .

٢ - باضافة الفقرتين التاليتين اليها .

(ك) تحديد ومراقبة اسعارالمنتجات الزراعية والحيوانية المحلية والمستوردة وفقا للظلمة .
التسويق .

(ل) استيفاء الرسوم على المنتجات الزراعية والحيوانية المحلية والمستوردة ورصدها كإمائنات مخصصة لتنمية التسويق الزراعي واجهزته .